

فريق الأزمات العربي – ACT Arab Crises Team-ACT

الأزمة اللبنانية 2022–2022

ومسار الخروج



فريق الأزمات العربي-ACT

Arab Crises Team- ACT

فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

فريق الأزمات العربي - ACT فريق الأعضاء الدائمون

قاصد محمود	جواد الحمد	
الباحث الاستراتيجي، والنائب الأسبق لرئيس هيئة الأركان	ع کی ایا تا اگری کا ایا کی کا داری ایا تا کا در ایا تا تا ایا کا در ایا تا تا کا در ایا تا تا کا در ایا تا	
المشتركة في الجيش العربي- الأردن	رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن (رئيس الفريق)	
نظام بركات	محمد العدينات	
أستاذ العلوم السياسية- الأردن	أستاذ الاقتصاد ووزير تطوير القطاع العام الأسبق- الأردن	
مصطفى عثمان	عاطف الجولاني	
وزير الخارجية السوداني الأسبق والممثل السابق للسودان في	الكاتب والمحلل السياسي- الأردن	
الأمم المتحدة في جنيف- السودان	الكانب والمحلل السياسي- الأردن	
صباح الياسين	حامد القويسي	
أستاذ الإعلام السياسي والدبلوماسي الأسبق- العراق	أستاذ العلوم السياسة في جامعة سواس في بريطانيا- مصر	



قائمة المحتويات

2	الملخص التنفيذيا
6	مدخل
7	ُولًا: خلفيات الأزمة وطبيعتها
11	ثانيًا: توصيف الأزمة الحالية
15	ثَالثًا: الأطراف المحلية والخارجية المؤثرة في الأزمة وأبرز مصالحها
20	رابعًا: سيناريوهات الأزمة وخيارات الأطراف
27	خامسًا: مسار التحول والخروج من الأزمة في لبنان
29	لمخرج المقترح
31	Executive Summary



الملخص التنفيذي*

يتناول هذا التقرير الأزمة اللبنانية التي اندلعت في 2019/10/17، ويستعرض خلفياتها وديناميكياتها وأبعادها، في محاولة للبحث عن مسار آمن نسبياً للخروج منها بأقل الخسائر، ولتأسيس حالة استقرار تحدّ من تكرارها أو مثائلها في المستقبل القريب.

وتأتي أهمية التقرير ونتائجه من مخاطر الأزمة وتداعياتها المحلّية الإقليمية والدولية، وانعكاساتها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة.

ويربط التقرير خلفيات الأزمة بأسباب بنيوية نسبياً، ويقدّم وصفاً مركّباً لها اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً، كما يتناول الأطراف ذات الصلة على الصعيد اللبناني والعربي والإقليمي والدولي، ويبيّن مصالح هذه الأطراف وارتباطاتها السياسية والأيديولوجية والاقتصادية والاستراتيجية، وأثرها على الأزمة القائمة، كما يقدّم قراءة مركّزة حول احتمالات تحوّل الأزمة واتجاهاتها، وبالتالي رسم بعض السيناريوهات المحتملة ودراستها وتوزينها.

وقد توصل التقرير إلى أن التطور في اتجاهات الأزمة، ودون عوامل جديدة تدخل على خطها للحل، سيؤدي إلى استمرارها مع تحولات تفصيلية داخلها، ودون أن يحقّق حلها كلياً، ولا يؤسس لمرحلة جديدة لحالة استقرار مستدامة في لبنان.

ولذلك يقدّم التقرير مساراً يعتقد أنه ربما يساعد على الخروج من الأزمة ويحسّن فرص سيناريوهات التحول نحو انفراج مهمّ على المدى القريب والمتوسط، ويرتكز ذلك على أهمية التفكير باتفاق لبناني شامل جديد على غرار اتفاق الطائف عام 1989 والذي أنهى الحرب الأهلية 1975–1989، آخذاً بالاعتبار التطورات والتحولات المتنوعة التي أحاطت بلبنان داخلياً وخارجياً منذ ذلك التاريخ.

وفي تحليله لخلفيات الأزمة وطبيعتها، يقدّم التقرير عرضاً لطبيعة الدولة اللبنانية منذ ما قبل استقلالها عام 1943 تاريخياً وديمغرافياً وسياسياً، حيث يعد موطناً للطوائف الإسلامية والمسيحية التي ترتبط بقوى خارجية وتوازنات إقليمية ودولية، وتستمد جزءاً مهماً من قوتما الاقتصادية ونفوذها السياسي الداخلي من قوة ارتباطاتها الخارجية، ما ينعكس على المواقف السياسية والأيديولوجية بين المكوّنات اللبنانية، وقد يكون سبباً في ترسيخ الانقسام وإضعاف الهوية الوطنية.

ويشير التقرير إلى أن أول دستور للبنان عام 1926، نص على تمثيل الطوائف بصورة مؤقته في الوظائف العامة، ما جعل النظام اللبناني قائماً على توازن طائفي ومناطقي وعائلي في الدولة بين العائلات الرئيسية، وتغطية المناصب السياسية على أساس طائفي، ما أدى إلى ارتباط قرارات الدولة دوماً باستمرار بمساومات الأطراف المعنية، وكذلك الأمر بالنسبة للميثاق الوطني واتفاق الطائف اللذين تعاملا مع لبنان على أساس طائفي.

ورغم الديمقراطية التوافقية التي حفظت وحدة لبنان، إلا أنها لم تمنع من وقوع حروب طاحنة قامت على أساس

^{*} For English Executive Summary Refer to the End of the Report... click here.



طائفي كما حدث عام 1975، وتحوّلت الأحزاب والطوائف جراءها إلى ميليشيات مسلحة، فزاد الفراق والانقسام، وتعمّق انقسام الجيش اللبناني، فأدت إلى عجز السلطة اللبنانية عن بسط سيادتها على الأراضي اللبنانية، وزادت من تدخل أطراف خارجية متعددة، وبالتالي أصبح المجتمع اللبناني بيئة خصبة ومصغرة لتوازنات القوى الإقليمية والدولية، وانعكاسات الصراع والتنافس في المنطقة.

وفي توصيف الأزمة اللبنانية القائمة يرى التقرير أن لبنان شهد تحولات أساسية مهمة تسببت بتغييرات داخلية وخارجية، وأهمها عجز كل المحاولات الداخلية والخارجية التي بذلت لحل الأزمة المتفاقمة منذ عام 2019، والتي تمتاز بالشمول سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، ما أفقد لبنان القدرة على تشكيل حكومة لقرابة العام.

ويشير التقرير في البعد الاقتصادي إلى أن لبنان عاش خلال عقد الستينيات ومنتصف عقد السبعينيات من القرن العشرين بلداً اقتصاديا آمناً، لكن الحرب الأهلية عام 1975 وما رافقها من تدخلات عسكرية وسياسية خارجية، أثرت عليه وفقد كثيراً من ميزاته الحيوية، ودخل مرحلة جديدة عتقت الطائفية، واستشرى الفساد في النخبة، وتراجعت الإيرادات الحكومية، فوصل لبنان عام 2020 إلى بلد غارق بدين يعادل 100 مليار دولار، مضافاً إليها 6.5 مليار دولار فائدة خدمة الدين، ونتيجة لتخلف الحكومة عن السداد أُخرج لبنان من سوق السندات الدولية، ودفع وكالات التصنيف الائتماني العالمية الكبرى إلى تخفيض تصنيفه إلى حدود الإفلاس، وخسر الناتج القومي حوالي 60% من قوته ليصبح بحدود 18 مليار دولار بعد أن كان قرابة 53 مليار، وانحارت العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي، ووصل التضخم إلى ما يقارب 365%، ووصلت البطالة إلى 50%، خاصة في قطاع الشباب والكفاءات المتزاحمة على أبواب السفارات طلباً للهجرة، ووصلت نسب الفقر إلى 55%، وفقر مدقع لحوالي 1.4 مليون مواطن، الأمر الذي ساهم في هروب رؤوس الأموال، واهتزاز الأمن والاستقرار الذي يشكل البيئة الحاضنة للجذب الاستثمار والسياحي.

وبعد ذلك يعرض التقرير لأهم الأطراف الفاعلة، داخلياً وخارجياً، في الأزمة اللبنانية القائمة، وأبرز مصالحها، ويؤكد أن أطراف الأزمة الحالية، ورغم التصاقها بجذورها وتقسيماتها الطائفية إلا أنها تجذّرت أكثر وتداخلت في كل شؤون الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتعمّقت ارتباطاتها الخارجية، فضلاً عن بروز دور مؤثر للقيادات الدينية في الحياة السياسية، حيث تقسم الأطراف على أساس الانتماء الديني للطائفة إلى مسيحيين، وهم ينقسمون إلى عدة أقسام، ومسلمون "سيّة"، وفيهم أكثر من تيار، ومسلمون "شيعة" متعددون، إضافة إلى الدروز في أكثر من قسم.

أما المؤسسات الرسمية اللبنانية الفاعلة فهي كذلك متعددة سياسياً وإدارياً وأمنياً وطائفياً، ولكل منها تأثيره الكبير من خلال التحالفات والدعم الخارجي والقدرة على تعطيل المشاريع والسياسات والقوانين.

ويعرض التقرير للقوى الإقليمية والدولية المؤثرة في لبنان، ولديها مصالحها وتأثيرها في الساحة اللبنانية، وأهمها إقليمياً سوريا وإسرائيل وإيران والسعودية، إضافة إلى تركيا وقطر، ودولياً الولايات المتحدة وفرنسا، ودور محدود لكل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، ومؤخراً الصين اقتصادياً.

وبعد استعراض خلفيات الأزمة وأطرافها الداخلية والخارجية يقدم التقرير ثلاثة سيناريوهات متوقعة يمكن دراستها



في تناول الاتجاه المستقبلي للأزمة، وخيارات الأطراف في التعامل معها، للوصول إلى مسار مناسب للتحول والخروج من الأزمة، وبالتالي تقديم التوصيات المناسبة الفاعلة لتحقيق ذلك، وهذه السيناريوهات أولاً استمرار الوضع القائم في الأزمة واستمرار تداعياتها، دون التوصّل إلى حلّ يفتح الآفاق للخروج من الأزمة، وثانياً الانفراج وتجاوز الأزمة سياسياً واقتصادياً، وثالثاً الفوضى والانحيار السياسي والاقتصادي والأمني، (انحيار الدولة، وحرب أهلية، وتقسيم طائفي).

وبعد استعراض مجمل شروط السيناريوهات والعوامل المؤثرة فيها، وبالوقوف على تأثير المحددات والوقائع يرجح التقرير فرص تحقق السيناريو الأول- استمرار الوضع الحالي للأزمة، لكنّ الفرصة تبقى محتملة للتحول نحو أي من السيناريوهين الآخرين، فالوضع ومحدداته والعوامل المؤثرة والفاعلة فيه تجعله قابلاً للاندفاع نحو السيناريو الثالث- التحول والانتقال إلى الفوضى والانحيار في أي وقت في حال تعزّزت العوامل السلبية المؤثرة في مسار الأزمة، والتي بيّنها التقرير.

وفي الوقت ذاته فإن الفرصة ليست مغلقة أمام السيناريو الثاني – التحول إلى الانفراج والخروج من الأزمة في حال توفّرت إرادات قوية للعب دور مبادر لإنحاء الأزمة، وقررت القوى اللبنانية والأطراف الإقليمية والدولية تعديل خياراتحا وتطوير مواقفها، وامتلكت الرغبة بالتوصل إلى حلّ للأزمة يحافظ على استقرار لبنان ولا يسمح بوصوله إلى حالة الانحيار.

وفي جزئه الأخير يقدّم التقرير مسار التحول والخروج من الأزمة في لبنان، مع التأكيد على أن البنية المجتمعية اللبنانية، ورغم أنها يجب أن تشكل له عنصر قوة، ومصدراً لحل كل المشاكل التي عصفت به ولا زالت، إلا أنها تشكل مصدراً مستمراً لتهديد وجود الدولة الحديثة؛ حيث ظهر في التحليل أن اللبنانيين بكل اتجاهاتهم السياسية والاجتماعية ليس لديهم الثقة الكاملة بأنهم قادرون على حل الأزمة دون تدخلات خارجية، ناهيك عن الاستعداد العملي لمختلف القوى لقبول التدخل الخارجي، حتى لو استخدم هذا التدخل لمصالح هذه القوى الخارجية، وأن الأطراف الإقليمية والدولية لا تعمل لحل الأزمة اللبنانية من جهة، ولا تنسق فيما بينها بجدية مناسبة من جهة أخرى.

ويؤكد التقرير بأن الحل المقترح يجب أن يخاطب العقل اللبناني نفسه من منطلق مصالحه الجمعية المتحققة، وأن يكون عملياً وواقعياً وقابلاً للتطبيق وفق رؤية واضحة ومعالم محددة، مع بيان دور مختلف الأطراف في الحل، وينظر المقترح لعملية الإصلاح والتحول السياسي والاجتماعي، كمتطلب أساسي لحل الأزمة، الأمر الذي يستند عادة إلى الإرادة الحقة نحو الإصلاح، وتوفر أدواته المدنية المتمثلة بالقوى التي تسعى نحو ذلك فعلياً، ووضوح خريطة الطريق المتفق عليها من جميع الأطراف المعنية، وإنجاز مراحله المتدرجة وفقها، ومواجهة المعضلات القائمة والمتوقعة في طريق تحقيق الأهداف المنشودة من الإصلاح اللازم لانهاء الأزمة في لبنان.

ويرى التقرير أن اتفاق الطائف عام 1989 ربما يشكل نموذجاً لتلك المساعي التي أخمدت نار الاقتتال الداخلي المشتعلة في لبنان آنذاك، ويمكن تخليق نموذج جديد يستفيد من أسس ذلك النموذج ويطوره، آخذاً بالاعتبار مجمل التطورات اللبنانية بمختلف أبعادها منذ 1990 وحتى 2022.



ولذلك يقترح فريق الأزمات العربي- ACT في هذا التقرير التفكير بالمخرج من الأزمة وفق مبادئ رئيسية تشكل قاعدة للانطلاق نحو الإصلاح الشامل، وأهم معطياتها حفظ الأمن والاستقرار في البلاد، والحفاظ على الدولة وتعزيز دورها، وتأكيد سلطتها على كل الأرض الوطنية، ووحدة الجيش والأمن في إطار ناظم واحد، تحت قيادة رئيس الوزراء عبر وزير الدفاع المكلف مباشرة، وكسر الجمود القائم في التفاعلات الوطنية الداخلية بين الأحزاب والقوى الوطنية، وقطع أو تخفيض مستوى الارتباط لبعض القوى المحلية بالدول الخارجية، ووضع مصلحة لبنان فوق أي اعتبار، وقيام جامعة الدول العربية والدول العربية ذات الثقل بدور أساسيّ في تقريب الأطراف اللبنانية، ودعم هذا المسار للخروج من الأزمة، وتطبيق استراتيجية الحلول الاقتصادية، من خلال إصلاحات إدارية في مؤسسات الدولة، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لوقف هروب رؤوس الأموال، وتحقيق قدر مهم من الاستقرار السياسي والأمن في البلاد لضمان اقتصاد واستثمارات آمنة وفاعلة، ومفاوضات جادة وحقيقية مع الدائنين الدوليين والمحليين لبلورة اتفاق على نسب فوائد متدنية ضمن آليات مساعدة فنية من الجهات الدولية المختصة، وإعادة جدولة الديون الخارجية بشروط ميسرة، وتوجهات الدائنين الخارجيين بإلغاء كامل ديونهم أو بعضها وفق ضغوط أصدقاء دوليين لتخفيف حجم الجدولة وقيمتها السنوية، وبلورة اتفاق مع صندوق النقد الدولي لجلب تمويل عالٍ ضمن خطة خمسية عنوانها الأساسي الإصلاحات الجوهرية في ملفات جوهرية أولها قطاع الكهرباء، وقروض من صندوق النقد الدولي للحكومة لبناء ما يلزم من احتياطيات من العملة الصعبة لدى مصرف لبنان (البنك المركزي) لدعم استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية، وضبط الإنفاق العام وتعزيز الإيرادات، من خلال الإصلاح الضريبي والمالي للحكومة، وتعزيز قيم الحوكمة الرشيدة في إدارة القطاع العام.



الأزمة اللبنانية 2019- 2022 .. ومسار الخروج

مدخل

يتناول هذا التقرير الأزمة اللبنانية التي اندلعت في 2019/10/17، من زوايا استراتيجية الأبعاد في محاولة فهم الأزمة وعمقها وأبعادها، وكذلك في تقديراته المستقبلية والبحث عن مخرج عملي وواقعي لها.

وتقوم فكرة التقرير على تناول خلفيات الأزمة وديناميكياتها وأبعادها، للبحث عن مسار آمن نسبياً للخروج منها بأقل الخسائر، ولتأسيس حالة استقرار تحدّ من تكرارها أو مثائلها في المستقبل القريب.

وتظهر أهمية التقرير وبحثه في الأزمة اللبنانية من المخاطر والتداعيات اللبنانية والإقليمية والدولية لها، وانعكاساتها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة.

ويسعى التقرير إلى ربط خلفيات الأزمة بأسباب بنيوية نسبياً، ويقدم وصفاً متنوعاً للأزمة اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً، كما يتناول الأطراف ذات الصلة على الصعيد اللبنايي والعربي والإقليمي والدولي، كما يبيّن مصالح هذه الأطراف وارتباطاتها السياسية والأيديولوجية والاقتصادية والاستراتيجية، وأثرها على الأزمة القائمة، كما يقدّم قراءة مركّزة حول احتمالات تحوّلها واتجاهاتها، وبالتالي رسم بعض السيناريوهات المحتملة من خلال دراستها وتوزينها، والتوصل إلى أن التطور في اتجاهات الأزمة، ودون عوامل جديدة تدخل على خطها، سيكون باتجاه استمرارها، مع تحولات تفصيلية داخلها، وذلك لا يحقّق حلها كلياً، ولا يؤسس لمرحلة جديدة لحالة استقرار مستدامة في لبنان.

وبعد هذه القراءات والتحليلات المعمقة، وفي ظل الظروف السياسية والاقتصادية التي تحيط بلبنان، فقد توصل التقرير إلى مسار يعتقد أنه ربما يساعد على الخروج من الأزمة ويحسن فرص سيناريوهات التحول نحو انفراج مهم على المدى القريب والمتوسط، مع الإشارة إلى أهمية التفكير باتفاق لبناني شامل جديد على غرار اتفاق الطائف عام 1989 والذي أنهى الحرب الأهلية 1975–1989، آخذاً بالاعتبار التطورات والتحولات المتنوعة التي أحاطت بلبنان داخلياً وخارجياً منذ ذلك التاريخ.

وقد كان الدافع الأساس لبحث الأزمة بهذه المنهجية هو اتضاح عقبة ضعف الفاعلية اللبنانية في إمكانات الحل لارتباط مختلف القوى بشكل كبير بقوى إقليمية ودولية، فضلاً عن التضارب بين مصالح عدد من هذه القوى أصلا، والذي انعكس بغياب جديتها في الحل، ولذلك ارتأى فريق الأزمات العربي - ACT، القائم على إعداد التقرير، وبرغم هذه العقبة الصعبة، أن يدق ناقوس الخطر من جهة، ويحاول فتح ثغرة في الحائط المسدود الذي يعيق قدرة اللبنانيين على حل مثل هذه الأزمة، خصوصاً أن التقرير حرص على القراءة الواقعية والموضوعية والحياد النسبي.



أولًا: خلفيات الأزمة وطبيعتها

يعد لبنان تاريخياً موطناً للطوائف الإسلامية والمسيحية، وترتبط هذه الطوائف بقوى خارجية وتوازنات إقليمية ودولية، ويعتقد كثير من الباحثين أنها تستمد قوتها الاقتصادية ونفوذها السياسي الداخلي من قوة ارتباطاتها الخارجية، وعادة ما ينعكس الخلاف السياسي والأيديولوجي في البيئة الإقليمية والدولية على الداخل، ويساهم في ترسيخ الانقسام بين الطوائف، وربما يضعف الولاء للهوية والسيادة اللبنانية، وقد يشكل ازدواجية في الولاء والارتباط، وبالتالي قد يرهن القرار الوطني لمصلحة القوى الخارجية.

فالمسلمون يدافعون عن الهوية العربية والإسلامية وأطروحات الوحدة العربية، بينما يميل المسيحيون إلى توجه أوروبي وخصوصية الارتباط بالثقافة الفرنسية المسيحية، ولذلك تعمّق الارتباط الطائفي بالخارج وتجذّر إلى درجة أصبح أولوية في الولاءات لفروع الطائفة الواحدة، فتجد المسلمين ينقسمون إلى سنة وشيعة، وهناك الدروز، والمسيحيين إلى مارون وبروتستانت وأرثوذكس وغيرهم، وبهذا تتحدد ولاءاتهم الخارجية.

وقد استمر هذا التقسيم الطائفي وارتباطاته الإقليمية والدولية طيلة عهود الإمبراطورية العثمانية، وكذلك إبّان الاحتلال الفرنسي، وتعزز عند استقلال لبنان عام 1943 من خلال الميثاق الوطني.

ومنذ الاستقلال مرّ لبنان بأزمات عديدة، تنتهي كل أزمة فيه بتوقيع اتفاق وبتجذير وتعميق هذا الوضع الطائفي المرتبط بالخارج، وبإضعاف وتهميش الهوية الوطنية.

وتعود بدايات الأزمة اللبنانية القائمة إلى المراحل السابقة للاستقلال، حيث تم اعتماد أول دستور للبنان عام 1926، والذي وضعه المفوض السامي الفرنسي، دو جوفنيل، بعد التشاور مع الزعامات اللبنانية آنذاك، ونص الدستور على مجموع الحقوق والحريات العامة التي تقوم على أساس المساواة (مادة 7) والحريات الشخصية (مادة 8)، لكنه نص في المادة 95 على تمثيل الطوائف بصوره مؤقته في الوظائف العامة، وقيام تشكيل الوزارات على نظريه توازن القوى، وقد حرص النظام اللبناني على تحقيق توازن طائفي ومناطقي وعائلي بين العائلات الرئيسية في الدولة، وتغطية المناصب السياسية على أساس طائفي، كما بُني النظام على أساس توزيع السلطة، مما جعل قرارات الدولة محكومة باستمرار بمساومات الأطراف المعنية.

وكان واضحاً أن الميثاق الوطني الذي تم على أساسه إنشاء الدولة اللبنانية قد صيغ على أساس طائفي وبتنازل وتوافق بين الأطراف المكونة له، حيث تنازل المسيحيون عن كون لبنان ذا وجه أوروبي، بينما تنازل المسلمون عن أن يكون لبنان جزءاً من مشروع سوريا الكبرى.

فالميثاق الوطني، واستمرار الممارسات الطائفية بعد اتفاق الطائف، عمق تقسيم لبنان طائفياً إلى إسلامية ومسيحية، وكل طائفة تقسم إلى طوائف فرعية، ووصل عدد الطوائف المعترف بها رسمياً في لبنان إلى 17 طائفة، ودخلت هذه التوزيعات في عمليات توزيع الحقوق الاجتماعية والسياسية، كما امتدت إلى النظام السياسي، وتمثلت كذلك في حركات وأحزاب سياسية.

الأزمة اللبنانية 2019- 2022.. ومسار الخروج



وقد قاد التحول إلى أحزاب سياسية إلى تحالفات سياسية قامت للحفاظ على مصالح هذه الطائفية السياسية، وعلى مراعاة تحالفاتها الداخلية والخارجية دون النظر إلى الضرر الذي قد يلحق بالمصلحة اللبنانية والموية الوطنية والولاء للبنان جرّاءها.

ولاحقاً، زاد الأمر تعقيداً بتغليب المصلحة الشخصية والعائلية والسياسية على الانتماء الديني الطائفي، حيث لم تعد التحالفات داخل الطائفة وفروعها هي الأساس، إذ أصبحت كالرمال المتحركة قابلة للتعديل والتبديل عند تحقق المصلحة؛ فتجد المسيحي المارويي مثلاً يتحالف مع حزب الله الشيعي في مواجهة المسلم السني المتحالف مع حزب الكتائب اللبناني المسيحي، وأصبحت كل هذه العناوين والتحالفات أطرافاً مهمة في المشهد اللبناني وفي أزمتها القائمة.

ومنذ ذلك الحين حصل توافق على توزيع السلطات على أساس طائفي على النحو التالي:

- رئاسة الجمهورية للمسيحيين.
- رئاسة الوزراء للمسلمين "السنة".
- رئاسة المجلس النيابي للمسلمين "الشيعة".

وهو ما أدى إلى تهميش الهوية الوطنية اللبنانية الجامعة، وبشلل ملحوظ في عملية صنع واتخاذ القرار.

وقد واجهت النظام اللبناني مجموعة من الأزمات المتلاحقة منذ استقلاله، بدأت منذ دخوله حرب عام 1948 في فلسطين، وخسارته مجموعة من القرى اللبنانية وخضوعها للاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى تدفق عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان، حيث لم يعمل لبنان على دمجهم بالمجتمع اللبناني خوفاً من تغيير التركيبة الديمغرافية والطائفية في لبنان لصالح المسلمين السنة.

كما واجهته اضطرابات واسعه في السنوات من 1957–1961 نتيجة الوحدة المصرية- السورية، وتنامي رغبة جزء من المسلمين بالانضمام إلى هذه الوحدة، مما أدى إلى تدخل أمريكي في لبنان، وقد أدت هذه الاضطرابات إلى تصادم أطراف الميثاق الوطني ممثلة به بشارة الخوري رئيس الجمهورية ورياض الصلح رئيس الوزراء، وانتهت الأزمة بانتخاب فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني رئيساً للجمهورية.

ورغم أن هذه الديمقراطية التوافقية، حسبما أطلق عليها، قد حافظت على وحدة لبنان، إلا أنها لم تمنع من ووقع حروب طاحنة قامت على أساس طائفي كما حدث عام 1975، والتي استمرت 15 عاماً، وتحوّلت الأحزاب والطوائف فيها إلى ميليشيات مسلحة، فزاد الفراق والانقسام بين الطوائف اللبنانية، وعمّقت انقسام الجيش اللبناني، وأدت إلى عجز السلطة اللبنانية عن بسط سيادتما على الأراضي اللبنانية، وزادت من تدخل أطراف خارجية لدعم الجهات المتحاربة بالسلاح والمال، خاصة بعد التدخلات السورية والإسرائيلية والغربية المباشرة، لدرجة وصف كثير من المحللين فيها هذه الحرب بأنها حرب الآخرين على أرض لبنان، وقد أسفرت عن

الأزمة اللبنانية 2019-2022.. ومسار الخروج



خسائر بشريه فادحة ودمار للبنيه الاقتصادية، كما أدت إلى انقسام السلطة، ووجود حكومتين عام 1988، واحدة مدنية برئاسة ميشال عون، وانتهت هذه الحرب بتوقيع اتفاق الطائف في المملكة العربية السعودية عام 1989.

وقد أقر اتفاق الطائف مبدأ المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، واعتبر هذا مصدراً رئيساً للتصارع وتقاسم الحصص بين الطوائف بسبب نظام الترويكا الذي عزّز التبعية المذهبية سياسياً واجتماعياً، وإن لم ينص على ذلك صراحة في الاتفاق، حيث توافق عليه النواب اللبنانيون المجتمعون في الطائف بمجموعة من المبادئ العامة، وأطلق عليها "وثيقه الوفاق الوطني"، وقد اعتبرت هذه الوثيقة عبر التعديلات الدستورية المعتمدة بمثابة ميثاق وطني جديد عام 1990، وقد شملت اعتماد النظام البرلماني، والمساواة بين المسلمين والمسيحيين، وزادت من صلاحيات رئيس الوزراء نسبياً من خلال جعل القرار في مجلس الوزراء مجتمعاً، كما أكدت الهوية العربية للبنان، وأن اللغة العربية لغة وطنية رسمية، واعتبرت إلغاء الطائفية السياسية هدفاً وطنياً دون تحديد أي فترة أو مشروع للقيام بذلك، ونص على تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية.

وجاءت حادثة اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري عام 2005 في وقت كانت تسيطر فيه سوريا عسكرياً وسياسياً على لبنان، وفي ظل تعزّز وضع حزب الله باعتباره قوة مقاومة في مواجهة إسرائيل مدعوماً من قبل سوريا وإيران، بينما كان رئيس الوزراء رفيق الحريري يتمتع بدعم سعودي – فرنسي – أمريكي، وكان يدير علاقات لبنان داخلياً وخارجياً.

وبمساعدة سوريا تمكّنت جامعة الدول العربية من احتواء الخلاف وحلّ عقدة اختيار رئيس الجمهورية ميشال سليمان، وتكوين الحكومة برئاسة سعد الحريري، مستعينة باتفاق الدوحة في شهر أيار/ مايو عام 2008.

التغيرات على المجتمع والنخبة

جاءت الحرب الأهلية عام 1975، وتبعها اتفاق الطائف عام 1989، ليعيدا تشكيل النظام السياسي في لبنان، وكذلك النخبة والمجتمع، حتى بين الأغلبية السنية والمسيحية، والتي غير اتفاق الطائف أوزانها؛ حيث كانت الأغلبية للمسيحيين عند تأسيس الدولة، لكنها صارت متقاربة، وفي الوقت نفسه كان كل زعماء الطوائف في لبنان ينتمون لطبقة اقتصادية واحدة، وثمة تشابه قيمي واقتصادي، لكن مرحلة الحرب الأهلية خلقت قيادات شابة جديدة قادت الحرب الطائفية وأظهرت الروح العسكرية والتطرف.

ومع ظهور أجيال جديدة من رجال الأعمال، ومن الذين حصلوا على تعليم ومهارات أفضل، كان من الممكن أن تكون إدارتهم للملف السياسي مختلفة عمّن سبقهم، لكن كل زعيم ظل يعود في الأزمات إلى طائفته التي تمنحه القوة اللازمة لإثبات نفسه في النظام السياسي القائم، ولا تزال قرارات الدولة قائمة على فكرة المساومات.

ولذلك من الصعب فهم الحالة اللبنانية دون فهم الوضع الطائفي والتدخلات الدولية؛ إذ كانت الطائفة



المسيحية تميل للنفوذ الغربي وتدعمها الولايات المتحدة وفرنسا، ولدى الطوائف الإسلامية التوجهات العربية والقومية، وانتقل الصراع بين الأطراف إلى الموقف من سلاح حزب الله "الشيعي" في لبنان بعد عام 2000، ودخلت إسرائيل طرفاً ثالثاً في كل الأزمات اللبنانية منذ قيام الدولة بتدخلات عسكرية، واحتلال، وتوقيع اتفاقيات، وكذلك تعاون مع أطراف ضد أطراف أخرى، لكن التدخل الإسرائيلي تراجع بحكم انتصار المقاومة اللبنانية عليه عام 2000 ثم عام 2006، وانسحابه من جنوب لبنان ثم من الشريط الحدودي.

وقد كان هذا هو الحال بعد اتفاق الطائف، حتى جاءت عملية اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري عام 2005 التي أدت إلى تفاقم الأزمة في لبنان، وانقسام الأطراف المتصارعة إلى فريقين: فريق 14 آذار بقيادة سعد الحريري وتبنيه لسياسة معارضة لسوريا، وحصوله على دعم السعودية والغرب، وفريق 8 آذار ويمثل تحالف الأحزاب المؤيدة لسوريا وإيران، وعلى رأسهم حزب الله وحركة أمل، وقد أدت هذه التحولات في النظام اللبناني إلى دخول حزب الله في الحكومة.

وكما ذُكر أعلاه، فبرعاية السعودية وموافقة سوريا نقل اتفاق الطائف لبنان إلى مرحلة جديدة أنحت الحرب الأهلية وأطلقت عهداً جديداً قاده رفيق الحريري مدعوماً من السعودية، وبرعاية عملية من سوريا التي سيطرت تماماً على مجمل الأوضاع اللبنانية أمنياً وسياسياً وإلى حد ما اقتصادياً، إلا أن خلافاً وقع بين سوريا والحريري حول التمديد للرئيس إميل لحود، وانتهى باغتيال الحريري، وانتهاء حالة التفاهم السعودي – السوري حول لبنان، وتقسيم المكونات اللبنانية عمودياً وأفقياً إلى المحورين الرئيسين أعلاه.

وقد شهدت المرحلة التي أعقبت اغتيال الحريري عودة اثنين من القيادات اللبنانية العسكرية المسيحية إلى لبنان، هما ميشيل عون من منفاه في فرنسا وسمير جعجع من السجن، وقد أدى ذلك إلى تغير أنماط التحالفات بين الطوائف، حيث مال المسيحيون في بعض الحالات إلى التحالف مع سوريا، ويرى النظام القائم في لبنان في دمشق حامية للمسيحيين، وكان السنة منذ البداية مع سوريا ومصر، خصوصاً في فترة الوحدة، وحدثت المشاكل والتدخلات في لبنان، حيث اعتمد السنة على الدول القومية والثورية إلى حد ما، ولكنهم أصبحوا فيما بعد يميلون إلى الدول التقليدية في الخليج كالسعودية، أما الشيعة فكان تحالفهم الأول مع الفلسطينيين، وفيما بعد مع سوريا، والآن مع إيران، وخاصة بعد ظهور حزب الله.

ولاحقاً نجح حزب الله بضم التيار الوطني الحر المسيحي برئاسة ميشيل عون بعد أن كان أقرب إلى 14 آذار ممّا عمّق الانقسام المسيحي وعقّد المشهد السياسي، وانعكس على مجمل الأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية وإدارة الدولة، وخصوصاً فيما يتعلق بتشكيل الحكومات وصلاحياتها، وبالطبع كان الارتمان للقوى الخارجية الإقليمية والدولية معززاً لحالة التيه السياسي والأمني والإداري والتراجع الاقتصادي وسوء الإدارة الحكومية والخدمية. وفي عام 2016 نجح محور 8 آذار بفرض ميشيل عون رئيساً للجمهورية من خلال صفقة سياسية مع سعد

الحريري زعيم تيار المستقبل بعد فراغ رئاسي زاد على العامين، وكان ذلك نقطة تحول في ميزان القوى الداخلية

الأزمة اللبنانية 2019- 2022.. ومسار الخروج



لصالح إيران وحزب الله، وزاد من حدة الانقسام الداخلي وفقدان الثقة بالحكومة والنظام السياسي اندلاع الأزمة السورية وانخراط حزب الله المباشر فيها، حيث تلازم ذلك مع تراجع اقتصادي وهشاشة أمنية وتحمّل لأعباء جديدة، وتدفق أكثر من مليون لاجئ سوري خلال 6 أشهر إلى لبنان، مع ارتفاع المديونية لأكثر من 170% من الناتج الإجمالي لعام 2019 حسب وزارة المالية في لبنان، وتمكّن محور حزب الله والتيار الحر من تحقيق أغلبية برلمانية زادت من نفوذهم وتحكمهم بالدولة، مما أضعف رئيس الوزراء الذي بدا عاجزاً عن القيام بمهامه بحرية كما أعلن ذلك سعد الحريري مراراً.

ثانيًا: توصيف الأزمة الحالية

- التحولات الأساسية

تشهد الأزمة اللبنانية تحولات أساسية مهمة تسببت بتغييرات داخلية وخارجية، من أهمها:

- عجز كل المحاولات الداخلية والخارجية التي بذلت لحل الأزمة اللبنانية المتفاقمة منذ عام 2019، ورغم أن لبنان ليس غريباً على مثل هذه الأزمات، إلا أن الأزمة الحالية تتميز بالشمول سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، حتى إن البعض بدأ يتحدث عن لبنان كدولة فاشلة، أو أنها على حافة الانهيار.
- سياسياً: عاش لبنان بدون حكومة لقرابة العام؛ حيث تم تكليف سعد الحريري بتشكيل الحكومة يوم 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 ولم يستطع تكوينها، واعتذر، كما أن الحكومة التي سبقته لم تعش أكثر من ستة أشهر، وتحولت لحكومة تصريف أعمال، وبعد اعتذار الحريري إثر خلافه مع الرئيس ميشال عون في ستة أشهر، وتحولت لحكومة تصريف أعمال، وبعد اعتذار الحريري إثر خلافه مع الرئيس ميشال عون في تشكيلها في 2020/10/29، تم تكليف نجيب ميقاتي لتشكيل حكومة، حيث نجح بصعوبة في تشكيلها في 2021/9/10.
- اقتصادياً: وصل سعر الليرة اللبنانية لأكثر من 15 ألفاً مقابل الدولار في عام 2021، وأصبح حوالي 23 الف ليرة في آذار/ مارس 2022، وتصر الدول الكبرى المانحة والمؤسسات المالية الدولية على عدم تقديم أي دعم ما لم تشكّل الحكومة وتقوم بإجراء إصلاحات أساسية في النظام السياسي والمالي في لبنان.
- أمنياً: انتشرت ظاهرة الانفلات الأمني والتهريب وتجارة المخدرات إلى الحد الذي أوقفت فيه المملكة العربية السعودية استيراد البضائع اللبنانية أو عبورها في الأراضي السعودية، في سعيها لحماية المواطنين السعوديين من المخدرات القادمة من لبنان داخل البضائع والشاحنات.
- اجتماعياً: خرج اللبنانيون إلى الشارع يضجون بالشكوى من الفساد، وارتفاع الأسعار وسوء الإدارة مطالبين برحيل الطبقة السياسية الحاكمة بالاجمال.



- الحراك الشعبي وأزمة النخبة في تشكيل الحكومة والأزمة الاقتصادية

في 17 تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2019 شهد لبنان احتجاجات ومظاهرات شعبية هي الأوسع والأعنف منذ اغتيال رفيق الحريري على خلفية قرارات تقشفية وضريبية ورفع أسعار المحروقات اتخذتما حكومة سعد الحريري لمواجهة الأزمة المالية التي تواجهها، وتميزت الاحتجاجات بشمولها وحجمها وانتشارها واستهدافها الطبقة السياسية الحاكمة، وقد حدّدت طلبها برحيل الجميع وإعادة بناء النظام السياسي والاقتصادي على أيدي اللبنانيين الذين لم تلوثهم القوى السياسية والنخب الحاكمة، وبدأ ما سمي بالثورة الشعبية على القوى الحاكمة.

وسيطر الشباب على المشهد والاحتجاجات والمظاهرات التي ركزت على التغيير الشامل، وتوجهت نحو المباني السيادية، واستمرت بالتصعيد والتوسع، وقوبلت من الرئيس والقادة الحزبيين بخطاب التفهم والتعاطف، ودون قبول الرحيل، وكان الوحيد الذي استجاب لمطالب الشارع بالرحيل رئيس الوزراء سعد الحريري الذي أعلن استقالته يوم 2019/10/29، بعد أن وجد نفسه في مواجهة مع مطالب شرعية للمحتجين وعجزه عن تلبيتها، وحاول نبيه بري إقناعه بالبقاء إلا أنه أصر على الاستقالة.

لكن استقالة الحريري لم تكن كافية لتهدئة الشارع، بل زادت حدة الاحتجاجات، وبدأت تأخذ طابعاً مناطقياً وطائفياً أكثر، خصوصا بعد خطابات كل من الرئيس عون وحسن نصر الله ونبيه بري الذين رفضوا مبدأ الاستقالة وحل مجلس النواب والانتخابات المبكرة.

وأعلن حسّان دياب الذي كُلّف بتشكيل الحكومة بأغلبية برلمانية عن نجاحه بتأليفها في 21 كانون الثاني/ يناير 2020 من 20 وزيراً معظمهم تكنوقراط، إلا أن المحتجين رفضوا ذلك ولجأوا إلى الشارع والاعتصامات، واستمرت المواجهات بين قوى الأمن والجيش مع المحتجين.

وفي الأسبوع التالي حصلت حكومة ذياب على ثقة البرلمان في جلسة رافقتها الاحتجاجات والاشتباكات والاعتقالات بأغلبية نيابية بسيطة.

وفي الشهر التالي آذار/ مارس 2020 أعلن حسان دياب عن عدم القدرة على سداد الديون المستحقة والبالغة 120 مليار دولار في ظل انكشاف عجز القطاع المصرفي والمالي عن تلبية الاحتياجات الأساسية من العملات الأجنبية للأفراد والمؤسسات في الدولة، وكذلك في ظل هبوط سعر صرف الليرة مقابل الدولار، وتم وضع قيود قضائية على الودائع بالعملات الأجنبية، مع تراجع حاد في احتياطياتها، لكن الحدث الأخطر كان قرار اللجوء للقوة لفض الاعتصامات وتفكيك الخيام، ثم الإعلان عن حالة الطوارئ بسبب جائحة كورونا، وما رافقها من قرارات أمنية بالإغلاقات وتحديد الحركة وإغلاق الموانئ والمطار الدولي.

لكن الاحتجاجات الشعبية عادت إلى الساحات والشوارع في نيسان/ أبريل 2020 متحديةً قرارات الإغلاق وتحديد الحركة، حيث حاصر المتظاهرون مجلس النواب لمنعه من تمرير قرارات اقتصادية، واستُخدمت قوافل السيارات في المسيرات.



وفي 2020/8/4 هز لبنان الانفجار الكبير الذي دمر مرفأ بيروت وعدداً كبيراً من المنشآت والمباني، وأدى إلى مقتل أكثر من 200 شخص، وتشريد عشرات الآلاف، وكان سبب الانفجار المباشر وجود آلاف الأطنان من نترات الأمونيوم المخزنة في الميناء لسنوات طويلة في ظروف غامضة، مما فتح المجال أمام كيل الاتمامات إلى جهات داخلية وخارجية حول سبب الانفجار، وقرر رئيس الجمهورية تشكيل لجنة تحقيق قضائية للوقوف على الأسباب.

لكن الاحتجاجات تفاقمت وتطورت إلى اقتحامات للوزارات، حيث تعرض مبنى وزارة الخارجية والاقتصاد إلى اقتحام من المتظاهرين، وقامت قوات الأمن بإطلاق النار على المحتجين وإصابة المئات، ونقل العشرات إلى المستشفيات، وبات الطلب الرئيس رحيل حكومة حسان ذياب وحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة.

واضطر دياب ذاته للاستقالة يوم 10 آب/ أغسطس 2020 ووافق الرئيس عون على الاستقالة وتحوّلت حكومته إلى حكومة تصريف الأعمال حتى 10 أيلول/ سبتمبر 2021، لكن المظاهرات لم تتوقف.

وفي 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، الذكرى السنوية الأولى للحراك الشعبي، انطلقت العديد من التجمعات والتظاهرات والاحتجاجات في مختلف المدن اللبنانية وفي ساحة الشهداء وأمام البرلمان والبنك المركزي ومرفأ بيروت، وكان الطلب الرئيسي المستمر هو طلب تنحي الرئيس عون، ما دفعه لإلقاء خطاب رفض فيه التنحي، ووعد بتشكيل حكومة سريعاً، والالتزام بالتفاهمات مع الرئيس الفرنسي، وفي 22 تشرين أول/ أكتوبر 2020 تم تكليف سعد الحريري من جديد بتشكيل الحكومة، ولكن المظاهرات الشعبية والطلابية استمرت، حيث تظاهر الطلاب احتجاجاً على رفع الرسوم والإغلاقات المتتالية بسبب كورونا.

وفي ظل جمود سياسي يعطل تشكيل الحكومة بسبب خلاف حاد بين رئيس الجمهورية وسعد الحريري على أسس التشكيل، حيث يدّعي كل طرف أن الآخر يريد أن يفرض أسلوبه على التشكيلة، مما زاد من هيجان الشارع وزيادة وتيرة التدهور، عُقد اجتماع آخر بين عون والحريري هدّد فيه عون الحريري بسرعة تشكيل الحكومة بالأسماء التي عرضها عليه أو التنحي، الأمر الذي رفضه الحريري وأعلنه على وسائل الإعلام، مما فاقم من حالة الانسداد السياسي، وقدّم الحريري اعتذاره عن تشكيل الحكومة محملاً رئيس الجمهورية وحلفاءه المسئولية عن فشله في تشكيلها في 2020/10/29.

وعاش لبنان فراغاً سياسياً متصلاً إلى أن نجح رئيس الجمهورية بإقناع نجيب ميقاتي بتشكيل الحكومة في 2021/7/26 والذي حصل على أغلبية الترشيح البرلماني، وشرع بالمشاورات، ثم قدم قائمته للرئيس عون، لكن الخلافات تفاقمت بينهما إلى أن تم التوصل إلى التشكيلة النهائية والتي أعطيت ثقة البرلمان اللبنايي يوم 2021/9/10.



- البعد الاقتصادي

اعتبر لبنان خلال عقد الستينيات والنصف الأول من عقد السبعينات من القرن العشرين بلداً آمناً، ومن الدول ذات الدخل الفردي المرتفع، والمصنف عربياً بأنه بوابة العرب إلى أوروبا؛ فقد كان يحتل المركز المالي والتجاري الأول في منطقة الشرق الأوسط، وكان بلداً سياحياً متميزاً، ومنارة علم وخصوصاً الجامعة الأمريكية في بيروت، لذا كان يحلو للبعض وصفه بسويسرا الشرق، ولكن مع بداية عام 1976، وبعد الحرب الأهلية وما رافقها من تدخلات عسكرية من دول الجوار، وتدخلات سياسية من دول أخرى أثرت عليه، فقد لبنان كثيراً من ميزاته الحيوية، واستمر الوضع حتى مؤقر الطائف عام 1989، حيث دخل لبنان بعده مرحلة جديدة عمقت الطائفية، وزادت من تأثير أصحاب رؤوس الأموال على القرارات السياسية، وظهرت لوبيات رجال الأعمال مثل جمعية المصارف اللبنانية، وأصبحت القرارات والسياسات الاقتصادية موجهة لخدمة هذه اللوبيات من رجال الأعمال، حيث زاد الإنفاق الحكومي مدعوماً بتزايد شهية الاقتراض الداخلي الحكومي (الدين الداخلي للحكومة) بدافع من جمعية المصارف اللبنانية، ما رفع المديونية الداخلية، وتراجعت الإيرادات الحكومية، حيث جرى تخفيض نسبة ضريبة الدخل على الشركات وقطاع الأعمال لمستويات متدنية جداً مقارنةً مع باقي دول العالم، حتى وصلت إلى فقط من قيمة الدخل الخاضع للضريبة، مما أدى إلى نقص الإيرادات المحلية وتزايد عجز الموازنة، وارتفعت الديونية الداخلية بوتيرة متسارعة.

ومما زاد في تدهور الوضع الاقتصادي بشكل كبير استشراء الفساد في النخبة، والذين أصبحوا من أثرياء طبقة رجال الأعمال، حيث يُتَّهمون بأنهم استغلوا المناصب العامة لتعزيز ثرواتهم وتحقيق مصالحهم الشخصية والحزبية والطائفية على حساب مصلحة الدولة اللبنانية، وقد أصبح لبنان في المرتبة 148 لمؤشر مدركات الفساد عالمياً.

وأصبح الحديث عن بلاد غارقة بدين يعادل 100 مليار دولار، مضافاً إليها 6.5 مليار دولار فائدة خدمة الدين في عام 2020، ونتيجة لتخلف الحكومة اللبنانية عن السداد، أُخرج لبنان من سوق السندات الدولية، ودفع وكالات التصنيف الائتماني الكبرى مثل "موديز" و "فيتش" و "ستاندرد آند بورز" إلى تخفيض تصنيفه إلى حدود الإفلاس.

وفعلاً بدأ الاقتصاد اللبناني مسيرته نحو الإفلاس، حيث خسر الناتج القومي حوالي 60% من قوته ليصبح بحدود 18 مليار دولار بعد أن كان قرابة 53 مليار، وانهارت العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي، ووصل التضخم حسب مؤشر "ستيف هانكي" إلى ما يقارب 365% خلف فنزويلا، ووصلت البطالة إلى 50%، خاصة في قطاع الشباب والكفاءات المتزاحمة على أبواب السفارات طلباً للهجرة، ووصلت نسب الفقر عام 2020 بحسب "الأسكوا" إلى 55%، وفقر مدقع لحوالي 1.4 مليون مواطن لبناني وصلوا حد العوز، كما اتجهت الأمور نحو الأسوأ مع انهيار الليرة اللبنانية بسبب نضوب احتياطيات البنك المركزي من العملات الصعبة، وبذلك أصبح الوضع الاقتصادي اللبناني على وشك الانهيار مع نهاية العام 2021.



وقد لوحظت بخصوص البعد الاقتصادي في الأزمة اللبنانية ملاحظتان رئيستان:

أولاً: هروب رؤوس الأموال، فبعد أن كانت البنوك اللبنانية موئلاً للاستثمارات الموجودة في المنطقة، لسمعتها الجيدة في خصوصية وسرية الأرصدة، أصبحت رؤوس الأموال في لبنان تمرب للخارج.

ثانياً: إشكالية الأمن والاستقرار، إذ لا يمكن للأزمة الاقتصادية أن تحل دون وجود أمن، والأمن يعني وحدة الجيش اللبناني والقوى الأمنية تحت سيادة الدولة، حيث ثمة قوى متعددة الطوائف والهويات خارج القوى الرسمية وربما تعادل قوتها.

وأخيراً يمكن القول بأن الأزمات السياسية المتمثلة في عدم القدرة على تشكيل حكومة تحظى بثقة البرلمان لثلاث مراحل متتالية وعدم تمكن الحكومة الأخيرة، حكومة ميقاتي، من الفاعلية والقدرة التشغيلية، وسيادة التجاذبات السياسية والطائفية التي تحيط بها، ناهيك عن الشكوك وعدم الثقة التامة بين الوزراء وبين الحكومة ورئيس الجمهورية، وذلك في ظل تدهور اجتماعي واقتصادي واحتقان طائفي حاد، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي فاقمتها مسألة انفجار مرفأ بيروت، وعدم قدرة المجتمع الدولي على تقديم حلول مقبولة، ستُبقي الوضع متأزماً مستقبلاً.

ثالثًا: الأطراف المحلية والخارجية المؤثرة في الأزمة وأبرز مصالحها

رغم أن أطراف الأزمة الحالية ليست بعيدة عن جذورها وتقسيماتها الطائفية إلا أنها تجذرت أكثر وتداخلت في كل شؤون الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتعمقت ارتباطاتها الخارجية، كما أصبح للقيادات الدينية دور مؤثر في الحياة السياسية، ويمكن تقسيم أطراف الأزمة اللبنانية الحالية وتحالفاتها على النحو التالي:

الأطراف الداخلية

أ. التقسيم على أساس الانتماء الديني للطائفة (النسب تقريبية)

1- المسيحيون: ينقسم المسيحيون في لبنان إلى خمسة أقسام، أهمهم التيار الوطني الحر، ويشكل 45% من مسيحيي لبنان، ومؤسس هذا التيار هو رئيس الجمهورية الحالي العماد ميشيل عون، ويرأسه جبران باسيل وزير الخارجية السابق، يليه حزب القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع ويشكل 40% من مسيحيي لبنان، وبقيت الـ15% التي تشمل جماعة المرّدة التي أسسها سليمان فرنجية، وهي في تحالف مع سوريا، وكانت متحالفة مع مجموعة 8 آذار، ولكنه خرج منها لخلاف مع التيار الوطني الحر، وحزب الكتائب اللبنانية بقيادة سامي أمين الجميّل، ومجموعة أحزاب مسيحية صغيرة، مثل حزب الكتلة الوطنية ويتبع مسيحيي أده، وحزب الوطنيين الأحرار بزعامة دوري شعون ابن الرئيس كميل شعون، وحزب الاستقلال بزعامة ميشيل معوض ابن الرئيس رينيه معوض.

2-المسلمون "السنّة": يشكل تيار المستقبل بقيادة سعد الحريري 80% من المسلمين السنّة، والتيارات



- الأخرى مثل الجماعة الإسلامية التي أسسها الشيخ فيصل مولوي، ومجموعة أشرف الريفي الذي انشق من تيار المستقبل، ومجموعة بماء الحريري، وشخصيات سنية أخرى تمثل 20% من المسلمين السنة.
- 3 المسلمون "الشيعة": يحظى حزب الله بزعامة حسن نصر الله بتأييد 50% من المسلمين الشيعة، بينما تحظى حركة أمل بزعامة نبيه بري به 40%، و40% مع القوى المعارضة للحركة والحزب، لكن لا تأثير يذكر لهم، فالتأثير الشيعى في لبنان يقوم على الحزب والحركة، والذي يسمى اصطلاحا "الثنائي الشيعى" في لبنان.
- 4-الدروز: يشكل الحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة وليد جنبلاط وابنه تيمور جنبلاط 70% من الدروز، وتشكل بقية الدروز 25% من الحزب الديمقراطي اللبناني بقيادة الأمير طلال أرسلان، و5% مناصرين لحزب التوقيت العربي برئاسة السيد وئام وهاب.

ب. المؤسسات الرسمية وفاعليتها

- 1-رئاسة الجمهورية: عملياً، فَقَدَ رئيس الجمهورية بعد اتفاق الطائف كثيراً من صلاحياته لصالح مجلس الوزراء، لكنّ لديه تأثيراً كبيراً من خلال التحالفات والدعم الخارجي وقدرته على تعطيل المراسيم التي يرفعها رئيس الوزراء وتتطلب توقيعه قبل إحالتها لمجلس النواب، وهذه من أسباب الأزمة اليوم؛ حيث يرفض رئيس الجمهورية التوقيع على التشكيلة الحكومية التي يرشحها رئيس الوزراء المكلف لتذهب بعد ذلك للبرلمان للحصول على الثقة عدة مرات، ويشترط للتوقيع أن يؤخذ رأيه بالاعتبار.
- 2- مجلس الوزراء: تعززت صلاحياته بعد اتفاق الطائف، إلا أن التوازنات الطائفية في تركيبته تجعله عاجزاً عن اتخاذ القرارات الحاسمة؛ فرئيس الوزراء يُسمّى من قبل كتلة الأغلبية، ويعرض تشكيلة الحكومة على رئيس الجمهورية للموافقة توطئة لرفعها للبرلمان.
- 3- البرلمان: تتمثل فيه التركيبة الطائفية والسياسية اللبنانية، وهو مؤسسة مهمة جداً لكنه يخضع للمساومات السياسية، ورئاسة البرلمان من نصيب الطائفة الشيعية، حيث يرأسه نبيه بري، وهو شخصية مؤثرة في البرلمان وفي الحياة السياسية في لبنان.
- 4- الجيش اللبناني: يتبع له جهاز المخابرات- مخابرات الجيش، وقيادة الجيش، والمخابرات مسيحية مارونية، وقائد الجيش هو العماد جوزيف عون.
- 5-قوى الأمن الداخلي: ويتبع له فرع المعلومات، وكان يرأسه وسام الحسن، وقد تم اغتياله، ويرأس قوى الأمن الداخلي الآن اللواء عماد عثمان، ويعتبر تابعا للسنة وتحديداً لتيار الرئيس سعد الحريري.
- 6- جهاز الأمن العام: يرأسه اللواء عباس إبراهيم، ويعتبر أقوى رجل أمن في لبنان، وهو شيعي مقرب من حزب الله، ولديه علاقات واسعة داخل وخارج لبنان.
- 7 جهاز أمن الدولة: مسؤول عن حماية الشخصيات السياسية والوزراء والسفراء وكبار الشخصيات، ويرأسه البرلمان اللواء توني صليبة من الروم الكاثوليك، وهو تابع لرئيس الجمهورية ميشيل عون، ويتبع نائبه لرئيس البرلمان نبيه بري.



ج. الكتل والتحالفات السياسية

لا تقوم التحالفات السياسية في لبنان على الطائفية الدينية فقط، وإنما تتعداها إلى الارتباطات الخارجية، والمصالح التي تحكم الوصول للمواقع السياسية، فتجد التحالف يضم أحزاباً وتياراتٍ مسلمة ومسيحية وقومية ويسارية.

وبعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام 2005، تشكلت كتلتان رئيستان ما زالتا حتى الآن مؤثرتين ومتحكمتين في الحياة السياسية رغم حدوث بعض المتغيرات فيها، وهما:

- 1- تحالف 14 آذار: ويتشكل في الأساس من "تيار المستقبل" بقيادة سعد الحريري، ويضم الحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة وليد جنبلاط، وحزب الكتائب بقيادة سامي الجميّل، وبعض الشخصيات الوطنية مثل فارس سعيد، وأحزاب صغيرة مثل الكتلة الوطنية وحزب الوطنيين الأحرار بزعامة دوري شمعون، وكان هذا التحالف يضم قوة مهمة على الساحة المسيحية والسياسية وهي حزب القوات ال لبنانية بقيادة سمير جعجع، لكنه خرج منه لاحقاً.
- 2- تحالف 8 آذار: وأهم مكون فيه هو حزب الله بقيادة حسن نصر الله، والتيار الوطني الحر بقيادة جبران باسيل، وحركة أمل بزعامة نبيه بري، وأحزاب أخرى مثل حزب تيار المردة بزعامة سليمان فرنجية، ويسيطر التيار على البرلمان، وما زال متماسكاً رغم الخلاف بين تيار المردة والتيار الوطني الحر، ورغم الفتور في العلاقات بين نبيه بري وجبران باسيل.

وهناك بعض الأحزاب القومية واليسارية في الساحة اللبنانية مثل الحزب الشيوعي والحزب القومي السوري ولكن لا تأثير لها، وكلاهما قريب من تحالف 8 آذار.

ورغم وجود هذه التحالفات إلا أن القوى الفاعلة والمؤثرة في الساحة اللبنانية هي:

- أ- الثنائي الشيعي- حزب الله وحركة أمل.
 - ب- تيار المستقبل بقيادة سعد الحريري.
- ت- التيار الوطني الحر- برئاسة جبران باسيل.
 - ث- القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع.
- ج-الحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة وليد جنبلاط.

القوى الإقليمية المؤثرة في الأزمة اللبنانية الحالية

ثمة قوى إقليمية عديدة لديها مصالحها و تأثيرها في الساحة للبنانية، أهمها أربع دول رئيسة، سوريا، وإسرائيل، وإيران، والسعودية، إضافة إلى تركيا وقطر.



1-سوريا

سوريا هي الجار الأقرب تاريخياً وجغرافياً واجتماعياً إلى لبنان، كما كانت لبنان تاريخياً جزءاً من سوريا الكبرى، ولدى معظم الطوائف اللبنانية امتدادات في سوريا، وقبل انسحاب الجيش السوري من لبنان في نيسان/ أبريل 2005، عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، كانت سوريا هي صاحبة الكلمة في لبنان، مباشرة وبالوكالة عن القوى الإقليمية الرئيسية إيران والسعودية، وبعد خروج الجيش السوري من لبنان وتوتر العلاقات مع السعودية، وبدء الحرب الأهلية في سوريا عام 2011، ضعف التأثير السوري في لبنان، وإن كان ما يزال مؤثراً من خلال تحالفاته مع قوى فاعلة في لبنان (حزب الله والتيار الحر وغيرهما)، ومن خلال علاقاته الأخرى الوثيقة مع لبنان جغرافياً وأمنياً واقتصادياً، إلا أن سوريا لم تعد ذلك العنصر الحاسم التي ينسق مع القوى الإقليمية واللبنانية ويقرر ما يحدث في لبنان في ظل أزمتها.

2- ا**لسعود**ية

تميزت العلاقات الوثيقة بين السعودية وتيار المستقبل بقيادة الرئيس سعد الحريري الذي يمثل السنة في لبنان، لكن تحالفات السعودية متغيرة وترتبط إلى حد كبير بمواجهة القوى التي تتصارع معها إقليمياً، سواءً أيديولوجياً أو سياسياً.

وكانت السعودية قد دعمت التيار المسيحي بقيادة بيار الجميّل وكميل شمعون في وقت ما، ودعمت تيار المستقبل بزعامة رفيق الحريري سابقا، والآن توقف دعمها لتيار المستقبل وتحول الدعم إلى القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع الذي ينشط في مواجهة التيار الشيعي بقيادة حزب الله حليف إيران القوي في لبنان، فالتحالفات السعودية في لبنان متطورة وفق مصالحها وحلفائها الدوليين.

ولذلك فإن التحالفات السعودية في هذه المرحلة ترتبط إلى حد كبير بالمواجهة مع إيران، وهي تحالفات متغيرة وغير مستقرة، ويعود ذلك أيضاً إلى التغيرات المستمرة في العلاقات بين السعودية وإيران.

وقد كانت الثورة الإيرانية عام 1979 برئاسة الخميني سببا لتعميق البعد الطائفي في العلاقة بين البلدين، ثم سرى بعض الدفء في العلاقات عند وصول الرئيس خاتمي إلى الحكم عام 1997 والذي حاول الانفتاح على جيرانه، وسرعان ما عادت العلاقات للتوتر بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 ودخول إيران إلى العراق مع القوات الأمريكية، الأمر الذي سمح لإيران بتقديم نفسها كقوة إقليمية كبرى في الشرق الأوسط، وجاءت ثورات الربيع العربي عام 2011 لتخرج الصراع السعودي- الإيراني إلى العلن؛ حيث بدأت الحرب بالوكالة في المنطقة من خلال الأذرع الخارجية للبلدين، ولذلك كانت لبنان مسرحاً خصباً وجاذباً لهذا الصراع أيضاً.

3-إيران

ترجع العلاقات بين الشيعة في إيران ولبنان إلى القرن السادس عشر من خلال الزيارات الثقافية بين الجانبين، إلا أن هذه العلاقة قويت بعد قيام الثورة في إيران عام 1979، ووصلت ذروتها بتأسيس حزب الله كقوة مقاومة

الأزمة اللبنانية 2019-2022.. ومسار الخروج



مسلحة، إضافة إلى الوجود السياسي المؤثر في الساحة اللبنانية، واستخدامه في مواجهة إسرائيل، وفي صراعات إيران ضد القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، وقد تركّز الدعم الإيراني للبنان من خلال دعم حزب الله مالياً وسياسياً وعسكرياً.

وقد كانت سوريا تمثل المهندس الذي ينسق الدور الإيراني والسعودي في لبنان، إلى أن توترت العلاقات السعودية - السورية مؤخراً، فانفردت إيران كقوة إقليمية كبرى في لبنان ودعمت تحالفاً شيعياً مسيحياً مارونياً، وهو تحالف 8 آذار، بقيادة حزب الله والتيار الحر، وهو التحالف المسيطر اليوم على البرلمان اللبناني في ظل الأزمة الحالية.

4-تركيا وقطر

كانت ثمة محاولات متنوعة من قبل كل من تركيا وقطر للتأثير في الواقع اللبناني واتجاهاته الطائفية والسياسية، واستخدمت قطر الجانب الاقتصادي، كما استخدمت تركيا المساعدات الإنسانية، غير أن التوازنات في الوضع اللبناني لم تسمح لأي منهما بتشكيل حالة مؤثرة مستمرة في الوضع الداخلي في لبنان.

وسيبقى أثر كل من تركيا وقطر محدوداً مقارنة مع أثر الدول الأربع، وما لم يحصل تحول في أدوار أي من هذه الدول فإن دور كل من تركيا وقطر، وربما مصر، يصعب أن يجد له مكاناً مهماً في الساحة اللبنانية.

5-إسرائيل

تعد إسرائيل الجارة المباشر للبنان بعد سوريا، وقد وجد الخلاف الإيراني- الإسرائيلي في لبنان أرضاً خصبة لإدارته من خلال استخدام مقاومة حزب الله اللبنانية.

ففي حرب عام 2006 بين لبنان وإسرائيل اتهمت إسرائيل حزب الله بأنه المسيطر على قرار الحرب والسلم في لبنان، وأنه يدعم منع محاولات إسرائيل للتدخل في لبنان.

كما نجحت محاولات إسرائيل في التدخل في لبنان إلى إيصال حليفها بشير الجميّل إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية في 1982/8/23 رغم أنه لم يدم طويلاً في الرئاسة، حيث تم اغتياله في 1982/8/24.

القوى الدولية المؤثرة على الساحة اللبنانية

تعدّ الولايات المتحدة وفرنسا الأكثر تأثيراً على الساحة اللبنانية؛ فالولايات المتحدة، وفي سعيها لتقليم أصابع إيران في المنطقة حسب زعمها، ولحماية إسرائيل ودعم تفوقها عسكرياً واقتصادياً وأمنياً ولخدمة حلفائها في المنطقة، تنشط في الساحة اللبنانية، وتدعم القوى المناهضة لحزب الله والنفوذ الإيراني في لبنان، وتصنف حزب الله كمنظمة "إرهابية"، وتعمل على إضعاف ومقاطعة أي حكومة يسيطر عليها حزب الله أو التحالف الداعم لإيران، حتى ولو كان بقيادة مسيحية.

أما فرنسا فلها علاقات تاريخية مع لبنان، خصوصا خلال احتلالها بعد اتفاقيات سايكس بيكو عام 1916، وتسعى من خلال هذه العلاقات، وخاصة مع الطوائف المسيحية والأحزاب الموالية للسياسة الغربية

الأزمة اللبنانية 2019- 2022.. ومسار الخروج



والمناهضة للنفوذ الإيراني، إلى ترسيخ نفوذها، وأن يكون لها دور رئيس في ترتيب الساحة اللبنانية في ظل الانسحاب السعودي والانحياز الأمريكي ضد بعض القوى المهمة مثل حزب الله، وقد طرحت فرنسا مبادرة لتشكيل الحكومة اللبنانية، لكنها لم تنجح إلا بتضافر عوامل أخرى.

وثمة أدوار محدودة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، ومؤخراً الصين اقتصادياً، إلا أنها لا تزال أدوار هامشية غير مؤثرة في معالجة الأزمة اللبنانية.

ولذلك فإن الساحة اللبنانية بتركيبتها الداخلية القائمة على الطائفية أصبحت ساحة جاذبة للتدخلات الإقليمية والدولية، وقد دعمت التدخلات الخارجية الولاءات لها على حساب الهوية الوطنية والولاء للبنان، الأمر الذي أدى إلى ضعف الدولة اللبنانية ومؤسساتها الوطنية، وفشلها في تقديم الخدمات الأساسية للمواطن اللبناني بعدالة واستمرارية، وأدى إلى تآكل مفهوم السيادة اللبنانية لمصلحة القوى الإقليمية والدولية التي اتخذت من لبنان ساحة لحسم صراعاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والأيديولوجية.

رابعًا: سيناريوهات الأزمة وخيارات الأطراف

في ضوء المعطيات القائمة وفق التحليل في هذا التقرير، وقراءة سلوك الأطراف الفاعلة، وبيان واستكشاف العوامل المؤثرة في الوضع اللبناني، وفي ضوء سبر غور خلفية الأزمة اللبنانية وديناميكياتها فإن التقرير يرى أن ثمة سيناريوهات رئيسة يمكن دراستها في تناول الاتجاه المستقبلي للأزمة، ولخدمة الوصول إلى مسار مناسب للتحول والخروج من الأزمة، وبالتالي تقديم التوصيات المناسبة الفاعلة لتحقيق ذلك.

وأهم هذه السيناريوهات:

- الأول: استمرار الوضع القائم في الأزمة واستمرار تداعياتها.
 - الثاني: الانفراج وتجاوز الأزمة سياسياً واقتصادياً.
- الثالث: الانتقال إلى الفوضى والانحيار السياسي والاقتصادي والأمني، (انحيار الدولة، وحرب أهلية، وتقسيم طائفي).

السيناريو الأول: سيناريو استمرار الوضع القائم

وهو سيناريو استمرار الأزمة في لبنان بوتيرتما الحالية، دون التوصّل إلى حلّ يفتح الآفاق للخروج من الأزمة، وفي الوقت ذاته دون اندفاع الأمور نحو حالة من الفوضى والانحيار والاشتباك الداخلي.

شروط تحقق السيناريو

من أبرز العوامل التي من شأنها أن تسهم في استمرار الواقع الراهن في لبنان:

1. تمستك القوى اللبنانية بمواقفها الحالية، ورفضها تقديم تنازلات تتيح الخروج من الأزمة السياسية الراهنة التي يعد الفشل في تشكيل حكومة فاعلة ذات صلاحية من أهم ملامحها وتجلياتها.

الأزمة اللبنانية 2019- 2022.. ومسار الخروج



- 2. استمرار المعالجات القاصرة عن مواجهة الأزمة التي تعيشها البلاد اقتصادياً ومعيشياً، والتي لم تنجح في وقف حالة التدهور فيما يتعلق بالقدرة على توفير المستلزمات والسلع الأساسية، وتوفير العملات الصعبة، ووقف تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية أمام الدولار.
- 3. عدم اتساع أو اندفاع الاحتجاجات الشعبية نحو تعبيرات أقوى وأكثر صخباً على تردّي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وعلى حالة الانسداد والتأزم السياسي.
 - 4. مواصلة القوى الأمنية اللبنانية لدورها الفاعل في ضبط الأوضاع ومنع الاندفاع نحو الفوضى.
- 5. استمرار تطورات الوضع السياسي والأمني في سوريا بواقعها الراهن، دون حصول تغييرات جوهرية في الاتجاهين الإيجابي أو السلبي قد تنعكس بصورة مؤثرة على الأوضاع في لبنان.
- 6. استمرار غياب أو ضعف الدور العربي تجاه الأزمة في لبنان، وامتناع منظمات العمل العربي المشترك عن بذل جهودها للوساطة بين أطراف الأزمة اللبنانية لطرح معالجات متوازنة للخروج من الوضع القائم.
- 7. استمرار الخلافات والتباينات في مواقف الأطراف الإقليمية والدولية تجاه الوضع في لبنان، وفشلها في الوصول إلى توافقات متوازنة تفتح الطريق أمام الخروج من الأزمة في شقيها السياسي والاقتصادي بصورة أساس.
- 8. تلكؤ الأطراف الإقليمية والدولية وصندوق النقد الدولي عن تقديم الدعم الاقتصادي اللازم لمساعدة لبنان في مواجهة أزمته الخانقة، وتمسّك تلك الأطراف بشروطها المتشددة سياسياً واقتصادياً.
- 9. استمرار التجاذب القائم بين الولايات المتحدة وإيران بخصوص العودة إلى الاتفاق النووي، وبالتالي تأخر احتمالات الوصول إلى توافقات بين الطرفين بخصوص مستقبل الأوضاع في لبنان، وربطها بالتوصل الى استئناف العمل بالاتفاق الدولي حول الملف النووي الإيراني، ورفع العقوبات عن إيران بسبب ارتباطات أهم القوى الفاعلة بالسياسة الإيرانية استراتيجياً.

○ النتائج المتوقعة لتحقق هذا السيناريو

في حال استمرار الأزمة بوضعها القائم في لبنان، فإن من أبرز النتائج المتوقعة لذلك:

- 1. استمرار حالة الانسداد السياسي، وتعميق الاستقطابات والتجاذبات بين أطراف الأزمة داخلياً، والفشل في تشكيل حكومة فاعلة وصاحبة صلاحيات، وتواصل عمل الحكومة بمنهج تسيير الأعمال بالقطعة، مع ما يرافق ذلك من ضعف في الأداء واستمرار للمأزق السياسي والاقتصادي.
 - 2. تعميق المأزق الاقتصادي وزيادة احتمالات الوصول إلى حالة الانهيار.
- 3. استمرار الأوضاع المعيشية الصعبة التي تتفاقم مع مرور الوقت وتنعكس سلباً على الوضع النفسي والاجتماعي وتمدد بتداعيات خطرة على المجتمع.
- 4. استمرار الاحتجاجات الغاضبة في الشارع اللبناني، وتحميل النخب السياسية الحاكمة مسئولية الفشل

الأزمة اللبنانية 2019-2022.. ومسار الخروج



- والعجز في مواجهة الأزمة السياسية والاقتصادية، واستنزاف القوى الأمنية اللبنانية في الحفاظ على حالة الاستقرار وضبط الأوضاع ومنع انفلات الأمور.
- 5. تهدید الوحدة الوطنیة والتماسك المجتمعي، نتیجة استمرار الانقسام السیاسي وانفراد كل طائفة وفریق سیاسی بمواجهة تداعیات الأزمة على المستوى المعیشی بصورة مستقلة عن المجموع الوطني.
- 6. استنزاف الحكومة والتأثير سلباً في قدرتها على إدارة الملف الصحي ومواجهة وباء كورونا والتداعيات الصعبة المترتبة عليه.
- 7. استمرار التدخلات الخارجية في الشأن اللبناني على حساب دور الأطراف اللبنانية وتأثيرها في مسار الأزمة، واستمرار ارتهان لبنان للأجندات الإقليمية والدولية المتصارعة والتي جعلت من لبنان ساحة لخوض صراعاتها.

السيناريو الثاني: سيناريو الانفراج وتجاوز الأزمة سياسياً واقتصادياً

يرجّح هذا السيناريو نجاح القوى اللبنانية والجهات الإقليمية والدولية المؤثرة بالمشهد اللبناني في التوصل إلى مقاربات سياسية توافقية تنهي حالة الانسداد السياسي القائم، وتتيح تشكيل حكومة فاعلة وصاحبة صلاحيات، وقادرة على مواجهة تداعيات الأزمة القائمة، وتحجّم الأسباب الأساسية للخلاف والتنازع الداخلي القائم في الأزمة.

شروط تحقق السيناريو

من أبرز العوامل التي من شأنها أن تسهم في تجاوز الأزمة الراهنة في لبنان:

- 1. تغليب القوى السياسية اللبنانية المصلحة الوطنية على المصالح الفئوية والطائفية الضيّقة، والارتقاء إلى مستوى التحدي، وتوفير متطلبات التوافق على استراتيجية وطنية مستقبلية، والتعامل بمرونة مع القضايا الخلافية القائمة وتقديم تنازلات معقولة تتيح الخروج من حالة الشلل السياسي، وتفتح الطريق أمام تشكيل حكومة فاعلة وصاحبة صلاحيات، وقادرة على ممارسة مهامها، بعيداً عن قيود المحاصصة الضيّقة أو النسب المعطّلة.
- 2. التوافق على خطط اقتصادية، والنجاح في توفير السلع الأساسية والعملات الصعبة، ووقف تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية.
- 3. تراجع الاحتجاجات في الشارع اللبناني وبقاؤها في نطاق السيطرة، وتخفيف حالة الاستنزاف لجهود القوى الأمنية.
- 4. حصول انفراجات سياسية في سوريا، وفي الحد الأدنى عدم حصول تطورات سلبية تنعكس على الأوضاع في لبنان.
- 5. مساهمة إيجابية من قبل مؤسسات العمل العربي المشترك بطرح مسار الخروج والتحول الآمن للأزمة واقتراح معالجات متوازنة وتوافقية.

الأزمة اللبنانية 2019-2022.. ومسار الخروج



- 6. حصول توافقات في مواقف الأطراف الإقليمية والدولية بخصوص الوضع في لبنان، وتوفّر إرادة لإنهاء الأزمة، والتعامل بمرونة مع الأوضاع، وتخفيف الاشتراطات السياسية والاقتصادية من الأطراف الدولية الداعمة ومن صندوق النقد الدولي بخصوص تقديم مساعدات اقتصادية عاجلة تساعد لبنان على مواجهة أزمته الراهنة وتحول دون وصوله إلى حالة الانميار الكامل.
 - 7. حصول تفاهمات بين الولايات المتحدة وإيران بخصوص العودة إلى الاتفاق النووي.

النتائج المتوقعة لتحقق هذا السيناريو

في حال تحقق سيناريو الانفراج في الخروج من الأزمة السياسية والاقتصادية، فإن من أبرز النتائج المتوقعة لذلك:

- 1. الخروج من حالة الانسداد السياسي والتجاذبات بين أطراف الأزمة، والنجاح في تشكيل حكومة توافقية فاعلة وقوية، تعزّز قدرة الدولة اللبنانية على مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية.
 - 2. تحسّن الواقع الاقتصادي، وزيادة فرص التعافي، وتعزيز القدرة على مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية.
 - 3. تحسّن الأوضاع المعيشية، وتخفيف معاناة المواطنين، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الوضع الاجتماعي.
- 4. الاستجابة للاحتجاجات الشعبية الغاضبة، ووقف أعمال العنف، وإنهاء استنزاف القوى الأمنية، والحفاظ على تماسكها ودورها الفاعل.
 - 5. تعزيز الوحدة الوطنية وزيادة مستوى التماسك المجتمعي.
- 6. تعزيز استقلالية القرار اللبناني، وتقليص حجم التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية، والحيلولة دون ارتحان لبنان للأجندات الإقليمية والدولية.
- 7. تعزيز الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي، وزيادة فاعلة وتأثير منظمات العمل العربي المشترك في معالجة المشكلات العربية.

السيناريو الثالث: سيناريو الانتقال الى الفوضى والانهيار السياسى والاقتصادي والأمنى

يرجح هذا السيناريو فشل الأطراف المؤثرة في مسار الأزمة بالتوصّل إلى حلول توافقية تنهيها، وانهيار الأوضاع الاقتصادية، والحلول المؤقتة التي تحتوي دوافع الأزمة، وبالتالي فتح الباب على الانزلاق نحو الفوضى وربما المواجهة والاشتباك الداخلي.

شروط تحقق السيناريو

من أبرز العوامل التي من شأها أن تسهم في الانزلاق نحو الفوضى والانهيار السياسي والاقتصادي والأمني:

1. اتساع وتعمّق حالة الشلل السياسي نتيجة تعنّت الأطراف اللبنانية وتشبّثها بمواقفها ورفضها تقديم تنازلات معقولة تتيح الخروج من الأزمة الراهنة، واتجاه العلاقات الداخلية نحو مزيد من التصعيد والتجاذب والافتراق.

الأزمة اللبنانية 2019–2022.. ومسار الخروج



- 2. انهيار الوضع الاقتصادي، وعجز الحكومة عن توفير السلع الأساسية، وتراجع مخزون الدولة من العملات الصعبة، وعجز البنك المركزي عن تدارك السوق المالي، وانهيار سعر صرف الليرة اللبنانية أمام الدولار بدرجة تماثل حالات الدولة الفاشلة.
- 3. اتساع رقعة الاحتجاجات الشعبية الغاضبة، واتخاذها منحى أكثر عنفاً وخطورة بصورة تهدد حالة الأمن والاستقرار، وفشل القوى الأمنية اللبنانية في احتواء الغضب والاحتجاجات في الشارع اللبناني، والتأثير سلباً على وحدة هذه الأجهزة وتماسكها بتأثير التجاذبات في مواقف القوى السياسية، وانعكاسات ذلك على وحدة الجيش.
- 4. توريط الدولة اللبنانية وأطراف أساسية فيها بصورة أكبر في تطورات الوضع السوري، بما يحمله ذلك من تداعيات على الأوضاع الداخلية.
- 5. غياب المبادرات والجهود العربية عن لعب دور إيجابي للتقريب بين الأطراف اللبنانية ولمنع الاندفاع نحو الفوضي والانحيار.
- 6. إعراض الأطراف الإقليمية والدولية عن التوصل إلى حلول ومقاربات توافقية تخرج لبنان من أزمته الحالية، وإصرارها على خوض صراعاتها عبر الساحة اللبنانية، وأطرافها الرئيسة.
- 7. امتناع الأطراف الإقليمية والدولية وصندوق النقد الدولي عن تقديم مساعدات اقتصادية عاجلة للبنان، ووضع شروط سياسية واقتصادية أكثر تشدداً، وغير قابلة للتطبيق في ظل الأزمة.
- 8. فشل الجهود الرامية للعودة إلى الاتفاق النووي الإيراني- الأمريكي، واتجاه العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران نحو التصعيد والمواجهة.

النتائج المتوقعة لتحقق هذا السيناريو

في حال تحقق هذا السيناريو، فإن من أبرز النتائج المتوقعة لذلك:

- 1. الانزلاق نحو المواجهة والتصعيد الميداني وربما العنفي بين الأطراف اللبنانية، وانحيار مؤسسات الدولة.
 - 2. التسبب بكارثة اقتصادية يصعب احتمال تداعياتها الخطرة على مستقبل الأوضاع في لبنان.
- 3. تزايد الأعباء المعيشية للمواطنين بصورة كبيرة، مع انعكاسات خطيرة نفسياً واجتماعياً واحتمالات أكبر لانفلات الأمور وانفجار الشارع اللبناني واتخاذ الاحتجاجات طابعاً أكثر عنفاً وصخباً.
- 4. انقسام الأجهزة الأمنية اللبنانية على خلفيات طائفية وسياسية، وتزايد احتمالات اختراقات أمنية من قبيل العودة إلى عمليات التفجير والاغتيالات المتبادلة التي شهدها لبنان في فترات سابقة.
- 5. تعزيز الانقسام السياسي والانحياز الطائفي على حساب الولاء للدولة والوطن، وما يقوده ذلك من تقسيم لبنان الى دويلات طائفية، أو الدخول في مواجهات مسلحة قد تصل إلى حرب أهلية جديدة.
- 6. فتح الأبواب على مصراعها أمام التدخلات الإقليمية والدولية على حساب استقلالية القرار الوطني

الأزمة اللبنانية 2019- 2022.. ومسار الخروج



اللبناني، وتكريس لبنان من جديد ساحة لصراعات المحاور الإقليمية والدولية المتنازعة، وبالتالي دخول المجتمع في حالة اشتباك ومواجهة وعنف، والتحول إلى حالة انهيار الدولة ومؤسساتها، وتكريس حالة الدولة الفاشلة.

الترجيح بين السيناريوهات

○ وقائع بين يدي الترجيح بين السيناريوهات وخيارات الأطراف

برصد العوامل المؤثرة في مسار الأزمة اللبنانية التي تناولها التحليل آنفا، وإسقاطها على الوقائع المختلفة لمختلف السيناريوهات يتبين ما يلي:

- 1. ما يزال الضعف هو صفة الأداء السياسي الحكومي رغم تغير رؤساء الحكومات خمس مرات خلال ثلاثة أعوام، والعجز عن تشكيل حكومة فاعلة وذات صلاحية، ومتحررة من الأبعاد الطائفية الحاكمة، بسبب تشبث الأطراف السياسية اللبنانية بمواقفها وخاصة حدة الخلاف بين رؤساء الحكومات ورئيس الجمهورية وتحالفه.
- 2. تتجه الأزمة الاقتصادية في لبنان إلى التعمق دون مؤشرات قوية لتحسن مرتقب في المدى المنظور، حيث فشلت الخطط الحكومية في مواجهة الأزمة، ويصر المجتمع الدولي على إجراء إصلاحات شاملة قبل ضخ المساعدات لإنقاذ لبنان من الأزمة الاقتصادية الأسوأ التي تواجه البلاد منذ عقود.
- 3. لا تزال الاحتجاجات في الشارع اللبناني مؤشر على تردّي الأوضاع المعيشية وتراجع سعر صرف الليرة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتراجع الثقة بالقوى والنخب السياسية اللبنانية التي يرى الشارع أنها تقدّم مصالحها الفئوية على المصلحة الوطنية بين فينة وأخرى.
- 4. ويعتبر رفع الدعم عن استيراد بعض السلع الأساسية، وفق شروط صندوق النقد الدولي، سببا دائما للاحتجاجات الشعبية، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة على المستوى المعيشي والأمني.
- 5. ما تزال قوى الأمن اللبناني والجيش متماسكة نسبياً، وقادرة على أداء مهامها في التعامل مع الاحتجاجات وفي ضبط الأوضاع الأمنية، لكن من الخطورة أن يجري تحول في هذا الواقع في حال اتسعت رقعة الاحتجاجات واتخذت منحنئ أكثر تصعيداً.
- 6. لا تشير المعطيات بأن الأوضاع السياسية والأمنية في سوريا قد تشهد تطورات جوهرية خلال الفترة القريبة القادمة 2022، وبما يؤثر في المشهد اللبناني بصورة مغايرة للتأثير الحالي.
- 7. على الرغم من غياب مؤسسات العمل العربي المشترك أو ضعف دورها، وتحديداً جامعة الدول العربية، تجاه الأزمة اللبنانية، فإن فرص تطوير هذا الدور ربما تتعزّز، في ظل التحسن الملحوظ الذي شهدته العلاقات العربية مؤخراً، والتي قد تجعل لبنان واحدة من الدول المستهدفة بقطار المصالحات؛ حيث تم



إنهاء الأزمة الخليجية التي عمّقت الانقسام في الموقف العربي وتسببت بحالة شلل في أداء مؤسسات العمل العربي المشترك، كما أن الأزمة الليبية التي كانت أحد أسباب التوتر بين الأطراف العربية، تشهدهي الأخرى تطوراً مهمّاً، وبموازاة ذلك تشهد علاقات بعض الدول العربية المؤثرة، كمصر والسعودية، تحسّناً ملحوظا مع تركيا التي باتت طرفاً إقليمياً مؤثراً يمكن التوافق معه بخصوص معالجة العديد من أزمات المنطقة، إضافة إلى التقدم المتوقع في الملف النووي الإيراني واستعادة العلاقات الإيرانية - السعودية.

- 8. رغم النشاط الدبلوماسي المتزايد دولياً لمتابعة الملف اللبناني، إلا أن الجهود الإقليمية والدولية تجاه الأزمة اللبنانية ما تزال تتخذ طابعاً فردياً ويغيب عنها الجهد الجماعي المشترك، كما أن تلك الجهود تتوقف عند حدود معينة بسبب تعقيدات الأزمة، وصعوبة إحداث اختراقات مهمة في حالة التأزم القائمة.
- 9. وفي ظل التباين الواضح والانحيازات المتعارضة في مواقف الأطراف الإقليمية والدولية تجاه الوضع اللبناني لا تتضح معالم مهمة لفرصة التوصّل إلى توافقات مرجّحة بخصوص الأزمة في لبنان في المدى القريب 2022.

○ الترجيح وخيارات الأطراف

تبدو فرص تحقق السيناريو الثاني (الانفراج والخروج من الأزمة) ممكنة بالوقوف على تأثير المحددات والوقائع التي تناولها هذا التحليل في التقرير في مسار الأزمة، لكن المعطيات القائمة لا تخدمها، سواء تعلّق الأمر بخيارات القوى اللبنانية تجاه الأزمة، أو بمواقف الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة في الوضع اللبناني، أو تعلّق بالدور الحالي الهامشي لمؤسسات العمل العربي المشترك، أو بتأثير العامل الاقتصادي المعيشي الذي يزداد صعوبة بمرور الوقت.

وفيما تبدو احتمالات الانزلاق نحو السيناريو الثالث (الفوضى والانهيار السياسي والاقتصادي والأمني) غير مرجّحة ضمن المعطيات الحالية، إلا أنها تبقى احتمالات قائمة ويمكن أن تتطور الأوضاع في لبنان باتجاهها، خلال فترة فصيرة، في حالة تعمّقت الأزمة السياسية، وتفاقم تأثير العامل الاقتصادي والمعيشي، واتسعت رقعة الاحتجاجات الشعبية وخرجت عن نطاق السيطرة.

وبذلك يبدو أن خيارات الأطراف اللبنانية المحلية تجاه الأزمة تراوح مكانها في مربع استمرار الوضع القائم وتطورات تكتيكية طفيفة، فلا هي راغبة بالذهاب نحو تصعيد يدرك الجميع خطورة تداعياته على وحدة لبنان واستقراره ومصالح أطراف المختلفه، ولا هي مستعدة لإبداء قدر كافٍ من المرونة السياسية وتقديم التنازلات التي تساعد على الخروج من الأزمة القائمة.

بينما تبدو خيارات الأطراف العربية والإقليمية والدولية هي الأخرى في التعاطي مع الوضع اللبناني مترددة ولا ترى في إنهاء الأزمة أولوية تستدعى تكريس جهد أكبر في التعاطى معها.

وفي ضوء ما سبق، يبدو أن سيناريو استمرار الوضع الحالي للأزمة في لبنان هو المرجح ضمن المعطيات الراهنة 2022، لكنّ الفرصة تبقى محتملة للتحول نحو أي من السيناريوهين الآخرين، حيث إن الوضع ومحدداته والعوامل



المؤثرة والفاعلة فيه تجعله قابلاً للاندفاع نحو سيناريو التحول والانتقال إلى الفوضى والانهيار في أي وقت، في حال تعزّزت العوامل السلبية المؤثرة في مسار الأزمة، والتي بيّنها التقرير.

وفي الوقت ذاته فإن الفرصة ليست مغلقة أمام سيناريو التحول إلى الانفراج والخروج من الأزمة في حال توفّرت إرادات قوية للعب دور مبادر لإنهاء الأزمة، وقررت القوى اللبنانية والأطراف الإقليمية والدولية تعديل خياراتها وتطوير مواقفها، وامتلكت الرغبة بالتوصل إلى حلّ للأزمة يحافظ على استقرار لبنان ولا يسمح بوصوله إلى حالة الانهيار.

خامسًا: مسار التحول والخروج من الأزمة في لبنان

كشف التقرير أن الكيان السياسي للبنان يحتضن ضمن بنيته السكانية أصولا وإثنياتٍ ومذهبيات وطوائف، كانت ولا زالت تمثل مشهده السياسي والاجتماعي، بل والاقتصادي، وكانت هذه التركيبة، التي ظن البعض أنها عنصر قوة من ناحية التعدد الثقافي، مصدراً لكل المشاكل التي عصفت به ولا زالت، وتشكل مصدراً مستمراً لتهديد وجود الدولة الحديثة.

عملياً، وعلى مستوى القضية اللبنانية، فإن الأوضاع السياسية القائمة ضمن محيط عملية الاستقطاب السياسي والمذهبي، قد أفضت إلى سيادة تفسيرات حول موضوع السيادة الوطنية ومديات الانتماء للمحيط الإقليمي والعربي والدولي، وأكدت أن الحلول المقدّمة لا بد أن تبدأ من المحيط الخارجي إلى الداخلي، آخذة بالاعتبار أهم اللاعبين الخارجيين.

حيث إن الأزمة الداخلية البنيوية للقوى السياسية اللبنانية مرهونة عادة بحسابات شديدة التأثر بالوضع السياسي الخارجي كما كشف التقرير، وعملياً أصبح الوضع السياسي اللبناني مرتبطاً بشكل معلن ووثيق باعتبارات وتوازنات تتجاوز حدود لبنان الجغرافية.

ويظهر التحليل في هذا التقرير أن اللبنانيين بكل اتجاهاتهم السياسية والاجتماعية ليس لديهم الثقة الكاملة بأنهم قادرون على حل الأزمة دون تدخلات خارجية، ناهيك عن الاستعداد العملي لمختلف القوى لقبول التدخل الخارجي، حتى لو استخدم هذا التدخل لمصالح هذه القوى الخارجية.

علماً بأن التقرير يظهر أن الأطراف الإقليمية والدولية لا تعمل لحل الأزمة اللبنانية من جهة، ولا تنسق فيما بينها بجدية مناسبة من جهة أخرى، وكانت ولادة حكومة نجيب ميقاتي في 2021/9/10 جزءاً من هذه التوافقات الصعبة والملغومة، وهي الحكومة الأخيرة والقائمة عند إنهاء هذا التقرير.

وتعد الأزمة الحالية التي تحيط بلبنان (2019–2022) أزمة وجود لكيان الدولة وللطوائف ذاتها، فالدولة على حد خطر الانهيار في ظل غياب أي تصورات عملية مقنعة وقابلة للتطبيق لحل الأزمة لبنانياً، خصوصاً في ظل الحراكات الشعبية والشبابية التي تجاوزت الطائفية وطالبت بتغيير النخبة السياسية القائمة في عامي 2019

الأزمة اللبنانية 2019- 2022.. ومسار الخروج



و2020، والتي تسببت بالتالي بتفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى ما قبل انتشار وباء كورونا بقوة في لبنان، مما أضعف التحركات الحاشدة في الشارع منذ منتصف عام 2020.

ورغم أن الظرف الإقليمي بدأ إلى حد ما بالسعي مبدئيا لتفكيك عدد من الأزمات المستعصية في كل من اليمن وليبيا وسوريا مصحوباً بالتحول في الإدارة الأمريكية إلى الديمقراطيين، غير أنه لم يحل دون تفاقم الأزمة اللبنانية من جهة، ولا يزال لا يمثل رافعة مهمة لعملية حماية الدولة ومنع انميارها، والتوصل إلى حل يقوم على قواعد جديدة تحجّم الطائفية وتعلي من شان المصلحة الوطنية العليا للدولة اللبنانية من جهة أخرى، وكان تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة برئاسة نجيب ميقاتي قد فتح فرصة امام اللبنانيين لمحاولة حل الأزمة.

ويرى التقرير أن الحل المقترح يجب أن يخاطب العقل اللبناني نفسه من منطلق مصالحه الجمعية المتحققة، وأن يكون عملياً وواقعياً وقابلاً للتطبيق وفق رؤية واضحة ومعالم محددة، مع بيان دور مختلف الأطراف في الحل، خاصة أن الوضع في لبنان أصبح ضاغطاً على كل القوى والطوائف، خصوصاً ما يتعلق بخطر الانميار الاقتصادي، الأمر الذي يسبب القلق لدى الجميع كما يهدد مصالحهم جميعا.

وينظر المقترح لعملية الإصلاح والتحول السياسي والاجتماعي، كمتطلب أساسي لحل الأزمة، الأمر الذي يستند عادة إلى الارادة الحقة نحو الإصلاح، وتوفر أدواته المدنية المتمثلة بالقوى التي تسعى نحو ذلك فعلياً، ووضوح خريطة الطريق المتفق عليها من جميع الأطراف المعنية، وإنجاز مراحله المتدرجة وفقها، ومواجهة المعضلات القائمة والمتوقعة في طريق تحقيق الأهداف المنشودة من الإصلاح اللازم لأنهاء الأزمة في لبنان.

ولعل اجتماع الطائف (في 22 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1989) يشكل نموذجاً لتلك المساعي التي أخمدت نار الاقتتال الداخلي المشتعلة في لبنان آنذاك، ويمكن تخليق نموذج جديد يستفيد من أسس ذلك النموذج ويطوره، آخذاً بالاعتبار مجمل التطورات اللبنانية بمختلف أبعادها منذ 1990 وحتى 2022.

ويرى التقرير أن تناول الأزمة اللبنانية الراهنة يفترض أن يكون من منظور مختلف، ليس فقط بمواجهة الآثار السلبية التي خلفها شكل وطبيعة النظام الطائفي الذي تأسس عام 1943، ولكن بالسؤال عن الأسباب التي كانت عاملاً أساسياً في بناء (اللادولة) تحت عباءة ذلك الإطار الطائفي، بمختلف تلوّناته، التفكيكي المتسم بالتناقضات الفكرية والقيمية، والعجز عن مواجهة المسئولية الوطنية، والذي أفضي إلى تلك الأشكال المتنوعة من الفساد المالي والقيمي، والانتهاك المستمر لدور الدولة، وتكريس التقسيم الطائفي بمستويات عدة وبشكل عمودي في كيان الدولة، وبشكل أفقى في المجتمع.



المخرج المقترح

يقترح التقرير التفكير بالمخرج من الأزمة وفق مبادئ رئيسة تشكل قاعدة للانطلاق نحو الإصلاح الشامل، وتشمل:

- 1. حفظ الأمن والاستقرار في البلاد.
- 2. الحفاظ على الدولة وتعزيز دورها، وتأكيد سلطتها على كل الأرض الوطنية.
- 3. وحدة الجيش والأمن والقوى المسلحة في إطار ناظم واحد، تحت قيادة رئيس الوزراء عبر وزير الدفاع المكلف مباشرة.
 - 4. تأكيد المشاركة الديمقراطية، وتوسيع هامش حرية الرأي والتعبير.
 - 5. تمكين القوى المجتمعية من التعبير عن رأيها، عبر إنهاء نظام الاقطاعيات السياسية.
- 6. كسر الجمود القائم في التفاعلات الوطنية الداخلية بين الأحزاب والقوى الوطنية، ومنها منظمات المجتمع المدنى.
- 7. قطع أو تخفيض مستوى الارتباط لبعض القوى المحلية بالدول الخارجية، ووضع مصلحة لبنان فوق أي اعتبار إثني أو طائفي.
- 8. إعداد برنامج إصلاح شامل يأخذ مداه العملي على مستوى إدارة الدولة وفق منظور المصلحة المجتمعية للإصلاح ذاته.
- 9. اعتبار اتفاق الطائف منطلقاً مهماً، مع تعديل ما يلزم، لمنع الوصول إلى نقطة الانحيار والانسداد السياسي مستقبلاً.
- 10. قيام جامعة الدول العربية والدول العربية ذات الثقل بدور أساسي في تقريب الأطراف اللبنانية، ودعم هذا المسار للخروج من الأزمة.
- 11. تقديم الحلول العملية الفاعلة والممكنة التحقيق للبعد الاقتصادي للأزمة، حيث أصبحت الأزمة الاقتصادية مستفحلة كما كشف التقرير، وآخذة بالاشتداد، خاصة أن رفع الدعم الحكومي متوقع في الفترة القادمة ليحمل مزيداً من المآسي على اللبنانيين، في ظل تأزم البيئة السياسية وغياب الحكومة الفترة القادمة ليحمل مزيداً من المآسي على اللبنانيين، منذ انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/ أغسطس عام الفاعلة (reliable and functional state)، منذ انفجار مرفأ بيروت في 4 آب/ أغسطس عام 2020، ولعل أولى الخطوات لانتشال لبنان من أزمته الحالية يتمثل بتفعيل الحكومة اللبنانية واستقلالها عن التجاذبات الحزبية الضيقة ليبعث رسالة ثقة للداخل والخارج.
 - 12. تطبيق استراتيجية الحلول الاقتصادية، من خلال ما يلي:
- a. إصلاحات إدارية في عمق الإدارات الحكومية، وتخفيض عددها الهائل بما لا يقل عن 40% من الوضع الحالي لكى تستطيع مالية الدولة وميزانيتها مجابحة الخطر الاقتصادي الداهم.



- b. اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لوقف هروب رؤوس الأموال من لبنان.
- c. تحقيق قدر مهم من الاستقرار السياسي والأمن في البلاد لضمان اقتصاد واستثمارات آمنة وفاعلة.
 - d. مفاوضات جادة وحقيقية مع الدائنين الدوليين والمحليين لبلورة:
- i. اتفاق طويل الأمد على نسب فوائد متدنية ضمن آليات مساعدة فنية من الجهات الدولية المختصة على غرار اليونان وقبرص وسواها من الدول، وإعادة جدولة الديون الخارجية بشروط ميسرة.
- ii. توجهات الدائنين الخارجيين بإلغاء كامل ديونهم أو بعضها وفق ضغوط أصدقاء دوليين لتخفيف حجم الجدولة وقيمتها السنوية.
 - e. بلورة اتفاق مع صندوق النقد الدولي:
- i. لجلب تمويل يقارب 5 مليار دولار ضمن خطة خمسية عنوانها الأساسي الإصلاحات في ملفات جوهرية أولها قطاع الكهرباء.
- ii. خطط تحفيز للاقتصاد لخمس سنوات تتضمن تمويل بقيمة 5 مليارات سنوياً، مع ضمانات تشجيع القطاعات الصناعية والزراعية، مع إحداث نقلة تشريعية ذات علاقة بالخطة الاقتصادية.
- iii. قروض من صندوق النقد الدولي للحكومة اللبنانية لبناء ما يلزم من احتياطيات من العملة الصعبة لدى مصرف لبنان (البنك المركزي) لدعم استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية.
 - f. ضبط الإنفاق العام وتعزيز الإيرادات، من خلال الإصلاح الضريبي والمالي للحكومة.
 - g. تعزيز قيم الحوكمة الرشيدة في إدارة القطاع العام.



towards comprehensive reform. The most important are:

- 1. Maintain security and stability in the country, preserve the state, strengthen its role, and assert its authority over all the national territory.
- 2. The unity of the Army, security, and armed forces in a single regulatory framework, under the leadership of The Prime Minister through the Minister of Defense in charge directly.
- 3. To break the existing stalemate in the internal national interactions between the national parties and forces.
- 4. To cut or reduce the level of association of some local forces with foreign countries, to place Lebanon's interest above any ethnic or sectarian consideration
- 5. The Arab League and the Arab countries ought to play a
- 6. key role in bringing the Lebanese parties together, supporting this path out of the crisis, and providing practical, effective, and feasible solutions to the crisis.
- 7. Regarding the economic dimension of the crisis, the exit out vision suggests applying the strategy of economic solutions through:
 - a. Begin with the administrative reforms in state institutions, taking all necessary measures to stop the flight of capital and achieving an essential measure of political stability and security in the country to ensure a safe and effective economy and investments environment.
 - b. Manage severe and honest negotiations with international and local creditors to crystallize an agreement on low-interest rates within technical assistance mechanisms from the competent international authorities.
 - c. Reschedule external debts on concessional terms, and call upon the foreign creditors for intentions to cancel all or some of their debts, using the pressures of international friends of Lebanon to reduce the size of the rescheduling and its annual value.
 - d. Crystallize an agreement with the International Monetary Fund to bring in high financing within a five-year plan whose main title is fundamental reforms in essential files, the first of which is the electricity sector.
 - e. Get loans from The International Monetary Fund for the government to build the necessary hard currency reserves at the Bank of Lebanon (the Central Bank) to support the stability of the exchange rate of the Lebanese Lira.
 - f. Control public spending and enhance revenues through tax and financial reform of the government.
 - g. Promote the values of good governance in public sector management.



collapse at any time. Such a possibility would happen if the leading parties in the crisis insisted on not cooperating in solving the crisis.

At the same time, the opportunity is not closed to the scenario of transition to détente and exit from the crisis if there are strong wills to play a proactive role to have a solution. Then, the Lebanese, regional and international parties have to decide to modify their options and develop their positions and possess the desire to solve the crisis. This prospect is the path to preserving Lebanon's stability and achieving some of the interests of each concerned party.

The report presents the path of transformation and exit from the crisis in Lebanon. Firstly, it affirms that Lebanon, despite its embrace of a demographic structure, was supposed to constitute an element of strength, yet it was and still is the primary source of all the problems, but it also constitutes a continuous source of threat to the existence of the state.

Secondly, it uncovered that the Lebanese parties do not have complete confidence that they can resolve the crisis without external interventions, not to mention the practical willingness of the various forces to accept external interference, even if this intervention is used for the interests of these external forces, and that regional and international parties do not work for a solution.

The report considers that the proposed solution must address the Lebanese mind based on its collective interests and be practical, realistic, and applicable according to a clear vision and specific parameters. Furthermore, the path would clarify an explanation of the role of the various parties in the solution as the situation in Lebanon has become a pressure on all forces and sects, especially concerning the danger of economic collapse, which causes concern to everyone and threatens their interests.

The proposal considers the process of reform with political and social transformation as a prerequisite for resolving the crisis. Accordingly, it is usually based on the genuine will towards reform, the availability of its civil tools represented by the different forces that seek to do so, the clarity of the road map agreed upon by all concerned parties, the completion of its gradual stages. Moreover, it supposes to confront existing and common dilemmas to achieve the desired goals of the reform necessary to end the crisis in Lebanon.

The report suggests that the Taif meeting on October 22, 1989, may constitute a model for those endeavors that extinguished the fire of internal fighting raging in Lebanon at the time. A new model could be created that would benefit from the foundations of that model and develop it, taking into account the overall Lebanese developments in their various dimensions from 1990 to 2022.

Therefore, the report suggests the main principles that form the basis for moving



system to continue based on sectarianism, it would attract regional and international interventions.

These interventions have supported allegiance to them at the expense of national identity and loyalty to Lebanon; and led to the weakening of the Lebanese state and its national institutions. These problems are the primary reasons the state failed to provide essential services to the Lebanese citizens with justice and continuity. Furthermore, this led to the erosion of Lebanese sovereignty in the interest of the regional and international powers that took Lebanon as an arena for resolving their political, military, economic, and ideological conflicts.

The report presents several common scenarios for the crisis in the short term. In addition, there are three main scenarios for the future direction of the crisis. Therefore, the report provides appropriate and practical recommendations to consolidate the direction for the best and safest path for transformation and exit from the crisis.

The most important of these scenarios are:

- The continuation of the status quo with its repercussions. The scenario opens the possibility of getting out of the crisis. Nevertheless, at the same time warns of the possibility of rushing towards a state of chaos, collapse, and internal conflict.
- Detente and overcoming the political and economic crisis. The Lebanese forces and the influential regional and international parties will likely succeed in reaching consensual political approaches that end the existing political blockage and form a practical and authorized government. As a result, the government can face the repercussions of the current crisis and limit the leading causes of conflict and exit the crisis.
- The transition to chaos and political, economic, and security collapse (state collapse, civil war, and sectarian division...). This scenario is likely to occur if the influential parties in the crisis fail to reach a consensual solution. In addition, the scenario assumes the collapse of economic conditions and temporary solutions that contain the motives of the crisis, thus opening the door to slipping into chaos and possibly confrontation and internal conflict, even a civil war to occur.

The report investigates the conditions of the scenarios to occur and the influential factors. The report examines the impact of the determinants and factors.

Hence, the report suggests the chances of achieving the first scenario - the continuation of the current situation of the crisis. However, the opportunity remains to shift towards any other two scenarios. The situation and its determinants are capable of rushing towards a scenario transformation and transition to chaos and



The Lebanese Army is affiliated with the Intelligence Service, Army intelligence, army command, are Maronite Christian. The Internal Security Forces, to which the Information Branch belongs, are affiliated with the Sunnis, specifically the current Prime Minister Saad Hariri. The General Security, headed by a Shiite, is close to Hezbollah. Finally, the State Security Apparatus is responsible for protecting political figures, ministers, ambassadors, and dignitaries. A Lebanese Roman Catholic heads it, and it is subordinate to the President of the Republic, and the Deputy Head of the apparatus is affiliated with Parliament Speaker Nabih Berri.

Political blocs and alliances in Lebanon are not based on religious sectarianism only but extend beyond it to external ties and interests that govern access to political sites. So usually, the alliance includes Muslim, Christian, nationalist and leftist parties and movements.

Despite the existence of these alliances, the active and influential forces in the Lebanese arena are represented by the Shiite duo - Hezbollah and the Amal Movement, the Future Movement led by Saad Hariri, the Free Patriotic Movement - headed by Gibran Bassil, and the Lebanese Forces led by Samir Geagea.

The report presents the influential regional powers in Lebanon, and they have their interests and influence in the Lebanese arena, the most important of which are Syria, Israel, Iran, Saudi Arabia, Turkey, and Qatar.

The United States and France are the essential international forces influencing the Lebanese political arena. The United States aims to weaken Iran's fingers in the region, including Lebanon, and aims to protect Israel and support its military, economic, and security superiority at the same time. It also aims to serve its allies' role in the Lebanese arena. It supports the forces against Hezbollah and Iranian influence in Lebanon.

France has historical relations with Lebanon, especially during its occupation after the Sykes-Picot agreements in 1916. In these relations, France seeks to consolidate these relations, especially with Christian sects and parties loyal to Western policy and anti-Iranian influence, to consolidate its influence and have a significant role in arranging the Lebanese arena. However, Saudi Arabia has withdrawn from the Lebanon issue, and the United States has a strong position against an elemental force such as Hezbollah. Therefore, France put forward an initiative to form the Lebanese government, but it only succeeded in combination with other factors.

There are limited roles for the United Nations, the European Union, Russia, and recently China economically, but they are still marginal and ineffective in dealing with the Lebanese crisis.

The report concludes that with the internal structure of the Lebanese political



the decline in government revenues due to the reduction of tax on companies and the business sector deficient levels.

Lebanon reached a country mired in debt equivalent to 100 billion dollars, plus 6.5 billion dollars in debt service interest in 2020, resulting from the Lebanese government's failure to pay. As a result, Lebanon was also taken out of the international bond market, and major credit rating agencies such as Moody's, Fitch, and Standard & Poor's downgraded Lebanon to bankruptcy limits.

Thus, the Lebanese economy began its march towards bankruptcy, as the national product lost about 60% of its strength to reach about 18 billion dollars after it was about 53 billion, and the local currency collapsed against the US dollar. According to the "Steve Hankey" index, inflation reached nearly 365 percent, unemployment reached 50%, especially in the youth sector, and competencies crowded at the doors of embassies seeking immigration. The poverty rates, according to ESCWA, reached 55%, and the extreme poverty of about 1.4 million Lebanese citizens who reached the point of destitution, which contributed to the flight of capital, and the shaking of security.

The report illustrated the most important internal and external actors in the Lebanese crisis and showed their most prominent interests. The report confirms that the parties to the current crisis, despite their adherence to its roots and sectarian divisions, have become more rooted and overlapped in all political, social, and economic life and deepened their external links. In political life, where the parties are divided based on the religious affiliation of the sect into Christians, who are divided into several sections, "Sunni" Muslims, including more than one current, and "Shia" Muslims from Hezbollah, Amal Movement, and others, in addition to the Druze in more than one section.

As for the effective Lebanese official institutions, the report sees them represented by the President of the Republic, who has extraordinary influence through alliances and external support. Moreover, he enjoys the authority to disrupt decrees raised by the prime minister that require his signature before being referred to the Parliament.

The Council of Ministers, whose powers were strengthened after the Taif Agreement, but the sectarian balances in its composition make it unable to take decisive decisions, as the prime minister is nominated by the majority bloc in the Parliament and presents the government's formation to the President of the Republic for approval in preparation for submitting it to Parliament.

The Parliament, in which the Lebanese sectarian and political structure is represented, is a fundamental institution, but it is subject to political bargaining, and the presidency of the Parliament belongs to the Shiite community.



parties shifted to the position on the "Shiite" Hezbollah weapon in Lebanon after the year 2000. Israel entered as the third party in all Lebanese crises since the establishment of the state. Such interventions include Military, occupation, and cooperation with parties against other parties.

The situation continued as such until the assassination of Prime Minister Rafik Hariri in 2005, which exacerbated the crisis in Lebanon and divided the conflicting parties into two teams: the March 14 team and the March 8 team.

This incident was a turning point in the internal balance of power in favor of Iran and Hezbollah, which deepened the division and complicated the political scene. It was reflected in the overall internal political and economic conditions and the administration of the state. The repercussions of the Syrian crisis on Lebanon and its political components have been an added problematic factor to the Lebanese crisis and division.

A major fundamental transformation of the 2019 protests has caused internal and external changes, the most important of which is the failure of all internal and external attempts to resolve the worsening crisis since 2019, characterized by its political, economic, social, and security comprehensiveness.

The report confirms that Lebanon continued without a government for nearly a year. The price of the Lebanese Lira reached about 26,000 against the dollar. The phenomenon of insecurity, smuggling, and drug trade spread to the extent that Saudi Arabia stopped importing or transiting Lebanese goods through its territory. In addition to the collective masses marching since October 2019 to the street, they buzzed with complaints about corruption, high prices, mismanagement, and demanding the departure of the ruling political class from the political scene.

During that time, Lebanon experienced a great shock, represented by the explosion of the Port of Beirut on 4/8/2020. The explosion resulted in 200 people dead, 6000 people injured, and the displacement of tens of thousands of citizens.

This extraordinary incident increased accusations against internal and external parties about the cause of the explosion, and the protests escalated and developed into incursions into ministries, forcing Prime Minister Hassan Diab to resign on August 10, 2020. Since then, Lebanon's government lived in a continuous political vacuum until Najib Mikati formed the new government on 7/26/2021.

Regarding the economic dimension of the crisis, Lebanon had lost many of its vital features and entered a new phase that deepened sectarianism and increased the influence of capital owners on political decisions, business lobbies emerged, and corruption spread among the elite. As a result, economic decisions and policies became directed to their service, which increased government spending supported by the increase in the appetite for internal borrowing, the increase in internal debt, and



its independence in 1943. The background of the report included the nature of the crisis historically, demographically, and politically. In addition, it presented the main components of the people as Muslim and Christian sects, who are linked to external regional and international players.

The balance of influence is based on their relation to outsider states. Such interrelation provides both sects their economic, political, and ideological powers to balance each other. Such linkages are believed to be the leading cause of the division and split amongst Lebanese forces and people. Moreover, these interdependence linkages had weakened the Lebanese national identity among the main political and sectarian forces' followers.

The beginnings of the current Lebanese crisis go back to the previous stages of independence when the first constitution for Lebanon was adopted in 1926, which was drawn up by the French High Commissioner, de Jouvenel, after consulting with the Lebanese leaders at the time.

The constitution stipulates all public rights and freedoms based on equality and personal freedoms. However, it also stipulates in Article 95 that sects are temporarily represented in public jobs and that the formation of ministries is based on the theory of balance of power between different sects. The Lebanese system has been keen to achieve a sectarian, regional, and family balance between the prominent families. As such, the state covered political positions on a sectarian basis, and the system was built based on the distribution of power. Such distribution made state decisions constantly governed by the compromises of the concerned parties.

It was clear that the constitution, the National Charter, and the Taif Agreement established the division of Lebanon on a sectarian basis, and each sect was divided into sub-sects, the number of which officially reached 17 sects. These distributions controlled the process of distributing social and political rights and extended to the political system, political movements, and parties.

Despite the consensual democracy's preservation of Lebanon's unity, it did not prevent the outbreak of violent wars based on sectarianism, as happened in 1975, and the parties and sects turned into armed militias. On the extension of its sovereignty over the Lebanese territories and increased the interference of multiple external parties. Consequently, the Lebanese society has become a fertile micro-environment for the balance of regional and international powers and the repercussions of any conflicts.

Therefore, it is difficult to understand the Lebanese situation without understanding the sectarian and international interventions. The Christian sect tended to Western influence and was supported by the United States and France. on the other hand; the Muslim sects had Arab and nationalist tendencies. The disputes between the



The Lebanese Crisis 2019- 2022: And the Exit Path

Executive Summary

This report deals with the Lebanese crisis that erupted on October 17, 2019, and reviews its background, dynamics, and dimensions, in an attempt to search for a relatively safe path out of it with minimal losses and to establish a state of stability that will limit its recurrence or its recurrence shortly.

The importance of the report and its results stem from the risks of the crisis, its regional and international repercussions, and its repercussions on the region's political, economic, and strategic conditions.

The report links the background of the crisis to relatively structural causes and provides a diverse description of the crisis economically, politically, and strategically.

It also deals with the relevant parties at the Lebanese, Arab, regional and international levels and shows the interests of these parties and their political, ideological, economic, and strategic ties, and their impact on the current crisis. Finally, it provides the possibilities of its transformation and trends and thus draws some possible scenarios through its study and weighting.

The report investigated that the development in the directions of the crisis, and without new factors entering the solution line, will lead to its continuation with complex transformations within it, and without achieving a complete solution, and does not establish a new stage for a sustainable state of stability in Lebanon.

Therefore, the report presents a path that it believes may help get out of the crisis and improve the chances of transition scenarios towards an essential short- and medium-term breakthrough. Such a path is based on the importance of thinking about a new comprehensive Lebanese agreement similar to the Taif Agreement of 1989, which ended the civil war 1975-1989, considering the developments and the various transformations that have surrounded Lebanon internally and externally since that date. The weakness of the effectiveness of the Lebanese forces was the primary motive for writing such a report.

The report methodology aimed to clarify the obstacles from various parties that abide the crisis to be solely solved. It found out that most Lebanese forces are closely linked to regional and international powers, which was reflected in the absence of their willingness, ability, and seriousness in the solution. Therefore, the report sounds the alarm. It opened a hole in the dead-end to encourage these forces to take the crisis solution as their responsibility.

The report provides an overview of the nature of the Lebanese state since before



Table of Contents

Executive Summary	2
Introduction	6
Background and Nature of the Crisis	7
The Crisis Description	11
Local and foreign Influential Players	15
Possible Scenarios	20
The Exit Path from the Lebanon Crisis	27
Way out of the crisis	29
Executive Summary	31



Arab Crises Team-ACT

The Lebanese Crisis 2019-2022

And the Exit Path

